الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطية الشعبيـة

وزارة التعلـيم العالي و البحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –

الملحقة الجامعية –مغنية– قسم اللغة العربية و آدابها

مذكرة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

موسومة

جهود إبن مضـاء القرطبـي النّحويـة

إعداد الطالبة :

* شهرزاد الشيخ ميلود

إشراف الدّكتور :

د . لعشريس عباس

لجنة المناقشة :

* د. لعشريس عباس ، أستاذ محاضر " أ " مشرفا و مقررا
* د . أحـمـد دواح ، أستـاذ محـاضـر " أ " رئيسـا
* د. مرتـاض حوريـة ، أستـاذة محاضـرة "ب " مناقشـة

1436 هـ –1437 هـ

2015 م – 2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ١ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ٢
مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ٣ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ
نَسْتَعِينُ ٤ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ٥ صِرَاطَ
الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ
عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ٦
neverwithoutislam

إهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على سيدنا محمد

صلى الله عليه و سلم :

أهدي ثمرة جهدي إلى من تعجز الكلمات عن التعبير لشكرهم :

أبي العزيز وأمي الغالية إلى كل من راعـت مشاعر الأمومة ، فكانت مثلا للأم و الأب و إلى كل أخواتي " فاطمة " و " زكية " و " حورية " و " إيمان " ، و أزواجهم و أبناؤهم .

إلى صديقاتي " دليلة " و " أمال " و " سليمة " و " زهراء"

إلى كل طلبة الآداب دفعة 2015-2016 .

إلى كل هؤلاء أهدي عملي .

شهرزاد

التشكرات

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد الله وحده لا شريك له و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين و آله و صحبه أجمعين:

أما بعد:

نشكر الله عز وجل على توفيقه لنا في إنجـاز هــذا العمل راجين من المولى أن يكون نافعا لكل من يقرأه إنشاء الله، ثم إلى كل من ساهم في إعداد هذا الموضوع المتواضع.

و نتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذي الكريم الدكتور : **لعشريس عباس** على الجهد المبذول حتى وصلنا إلى هذا المستوى و اللجنة المناقشة التي قبلت مناقشتي في هذا البحث د. **أحمد دوّاح** و د. **حوريـة مرتاض** .

وصلـى الله على نبينا محمد و على آله و صحبه أجمعين .

مقدمـــة

الحمد لله ربّ العرش العظيم و الصّلاة و السّلام على سيّد الخلق و صاحب الخلق العظيم سيّدنا محمد عليه أفضل الصّلاة و أزكى التّسليم ، و بعد :

لقد بنيت الحضارة العربية الإسلامية على أساس متين ضمّن لها الوجود و تمثّل ذلك الأساس في القرآن الكريم و الحديث الشّريف ، ما جعل للمسلمين ثراثا فكريّا و لغويّا زاخرا إنبعث إشعاعه من مختلف الحواضر الإسلامية سواء كانت في المشرق أو المغرب ، فكانت لحاضرة الأندلس دورا لا يمكن إنكاره في انتشار ذلك لإشعاع الفكري و اللّغوي النّحوي بصفة خاصة و لقرون عدّة و خصوصا في القرن السّادس الهجري الذي يمثّل بحق قمّة إزدهار النّشاط النّحوي في الأندلس ، و رواد القرن السّادس **إبن مضاء القرطبي** ، الذي أثّر في نهضتها العلمية بما قدّمه من مصنّفات دالّة على ماحباه الله من قدرات استطاع بها أن يفيد من ثراث السّابقين ، و أن يضيف إليه إضافات جعلته إحدى المنارات الّتي يهتدي بها طلّاب العلم في كلّ العصور .

و قد نبعث هذه الدّراسة من ثراث **إبن مضاء القرطبي** فقامت على مصنّفة إذ حاولت فيها أن أقدّم الأصول التي شكّلت في مجموعها المنهج الذي سار عليه درسه النّحوي ، و أن أبيّن مدى أهمّيّة ما أضافه من آراء و إجتهادات في ذلك .

و هذا ما حفّزني على إختيار هذا البحث إضافة إلى أسباب أخرى تتمثّل في :

- قلّة الدّراسات المتعلّقة بفكر **إبن مضاء** النّحوي برغم من كونه من أعلام النّحاة الدين كانت لهم اليد الأولى في الإجتهاد النّحوي .
- الرّغبة الشّخصية في التّعرف عن قرب على سمات أخرى للدّرس النّحوي في الأندلس .

و بناءا على ما سبق ذكره إرتأيت معالجة هذا البحث ، محاولة الإجابة على جملة ن التّساؤلات الجزئية التي ساهمت في بناء إشكالية تتمثّل في :

- إلى أيّ مدى كان إعتماد **إبن مضاء** على أصول النّحو ؟
- هل كان له نظرة خاصّة في تلك الآراء ؟ و ماذا قدّم من جهود في النّحو ؟ و هل كان له أثرا فعلا على النّحو ؟

و من أجل الإجابة عن هذه التّساؤلات رأيت أن أعتمد منهجا متكاملا تلتقي فيه أداتا الوصف و التّحليل ، لأن طبيعة الموضوع تقتضي ذلك .

و قد إقتضى منّي هذا المنهج بناء خطّة حاولت من خلالها بلورة عناصر الإشكالية في ثلاثة فصول قبلهما مقدّمة و تمهيد و خاتمة و قائمة المصادر و المراجع .

- أفردت التّمهيد للحديث عن عصر **إبن مضاء** في الأندلس ثم ملامح ذلك العصر و إرهاصاته ، ثم تحدّثت عن **إبن مضاء** ، بصفة خاصّة و ذلك من حيث ، مولده و نسبه ، و شيوخه ، وتلامذته ، و حياته الإجتماعية .
- أما الفصل الأوّل " القياس " فقسمته إلى ثلاثة مباحث فالأوّل : في تعريف القياس و تطوّره ، أمّا المبحث الثّاني : في أركان القياس و أنواعه ، أمّا المبحث الثّالث : فتفرّد للقياس عند **إبن مضاء القرطبي** .
- أما الفصل الثاني " العلّة " فقسّمته كذلك إلى ثلاثة مباحث فالأوّل : في تعريف العلّة و تطوّرها ، أمّا المبحث الثّاني : لأنواع العلّة عند الباحثين ، أما المبحث الثّالث : ففي العلّة **عند إبن مضاء** .
- أما الفصل الثّالث " العامل " فكذلك قسّم إلى ثلاثة مباحث فالأوّل : في تعريف العامل و أنواعه ، أما المبحث الثاني : العامل كما يراه النّحاة الأوّل و أمّا المبحث الثّالث : فهناك آراء في العامل تبيّن موقف **إبن مضاء** فيها .
- ثمّ تأتي الخاتمة و تكون بمثابة تلخيص لما توصّلت إليه أثناء دراستي .

- و أمّا الفهارس فهي فهرس المصادر و المراجع .

أمّا بالنّسبة للمصادر و المراجع الأساسية فهي التي ساهمت مباشرة في بناء هذه الدّراسة فأهمّها كتاب " **الـرّد على النّحـاة** " **لإبن مضاء القرطبي** و الذي تضمّنـت المـادة العلميـة الخام للدّراسة ، و بعض المراجع منها : أصول التّفكير النّحوي للدّكتور علي أبو المكارم ، الإقتراح في علم أصول النّحو ، للسّيوطي ، أصول النّحو العربي في ضوء مذهب إبن مضاء القرطبي ، د بكري عبد الكريم و الّتي أضاءت لي جوانب في النّحو عامّة و إبن مضاء خاصّة .

و أمّا الصّعوبات التي إعترضت دراستي لهذا الموضوع فكثيرة أهمّها :

– الأسلوب الغامض الذي يعتمده إبن مضاء ، حيث يحتاج إلى تأويل و تأمّل و تأنّ في فهم النّص .

و في الختـام آمـل أن أكـون قد وفّقت في دراسة هذا الموضـوع ، و الإلمام بأغلـب جزئياتـه ، و الفضل في ذلك إنما يرجع إلى توجيهات و إرشادات الدكتور المشرف " **لعشريس عبّاس** " و الّتي كانت سببا في تذليـل الكثير من صعوبات هذا البحث ، فلا يسعنـي أن أتقدّم إليـه بخالص الشّكر و التّقدير كما لا يفوتنـي أن أتقدّم بالشّكر الجزيـل للّجنة المناقشة التي قبلت مناقشتي في هذا البحث .

و شكـــرا

أوّلا: الحركة اللّغوية بالأندلس

❖النّشاط النّحوي:

لم يستمر حال العلوم اللّغوية على هذه الحال بالطبع إذ سرعان ما دخل النّحو بالأندلس والمغرب مع تلاميذ النّحاة الأوائل من أمثال الخليل وسيبويه ويونس بن حبيب، وفاس وقرطبة تعجّ بعلماء النّحو واللّغة فأملوا على المتعلّمين ما في صدورهم وقراطيسهم من علو غزير، وإذا كان للمشرق قصب السّبق في تقعيد قواعد النّحو و استنباط أحكامه بفضل النّشاط اللّغوي الحديث الذي عرفته الدّولتان وعن طريق المدارس والاتجاهات النّحوية فإن الأندلس قد تلقى قواعد اللّغة العربية بمذاهبها الشّرقية الثّلاثة عن طريق النّحاة المهاجرين من بغداد، واتخذوا كتاب سيبويه أساسا للتّعلم[1].

وقد ظلّ كتاب سيبويه المعتمد الأساسي في أبحاثهم النّحوية كما ظلّ محلّ بحث وشرح وتعليق واستدراك، فقد شرحه الأعلم الشنتمري[2]، يوسف بن سلمان الإشبيلي ، كما شرح شواهد الكتاب الشّعرية التّي تنيف على ألف بيت ونسبها إلى أصحابها كما اعتنى أبو علي القالي صاحب كتاب "**النوادر**" و "**الأمالي**" و"**المقصور و الممدود**" وغيرها من كتب اللّغة والنّحو والأدب والذّي عاش بقرطبة وظلّ يدرس فيها ويملي كتاب سيبويه، وكذلك أبو بكر الزّبيدي الذّي ظلّ يدرس كتاب سيبويه ويستدرك عليه كثيرا من المسائل النّحوية و الصّرفية[3].

---

[1]: المدارس النّحوية ،شوقي ضيف، دار المعارف، ط2 القاهرة 1972 ص 288.

[2]: الأعلم الشنتمري ولد سنة 415 هـ و توفي سنة 476هـ.

[3]: تاريخ الأدب العربي ،كارل بروكلمان، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف القاهرة د/ط 1974 ص 28.

وعلى الرّغم من أنّ القرن السّادس الذّي شهد مولد ابن مضاء قد تميّز بالحروب الطّاحنة والثّورات، اقتحام المدن وشيوع القلاقل والاضطرابات، على الرّغم من كلّ ذلك فإن الحركة العلمية بصفة عامة واللّغوية بصفة خاصة قد استمرّتا نشيطتين، فمن ذلك استمرار مجالس التّدريس وأعلامها متجدّدة باستمرار، وكان لكلّ مدينة عالمها المشهور المختص بإقرار مواد معينة وظل طلبة العلم ينتقلون بين مدن الأندلس ابتغاء تحصيل العلم وسعيا إلى لقاء العلماء، وقد بلغت الدّراسات النّحوية مستوى من النّضج يماثل المستوى الذي بلغته بالمشرق في القرن الرّابع الهجري[1]

❖ النّشاط الفقهي:

دخلت العلوم الدّينية إلى المغرب والأندلس عندما انتقل بعض الصّحابة إليها بصحبة موسى بن نصير الذي أمر بغزو الأندلس وفتحها، وغدوا ينشرون مبادئ الدّين الإسلامي بتعليم القرآن الكريم، وتفسير الحديث الشّريف وروايته ، وقد عرف المغرب والأندلس مذهب مالك عن طريق عبد الملك بن حبيب السّلمي الذّي كان مالكيّا وقيل أنّه لقي الإمام مالكا وأخذ عنه ، يقول **ابن خلدون** : " و أما مالك رحمه الله فاختص بمذهب أهل المغرب و الأندلس وإن كان يوجد في غيرهم إلاّ أنهم لم يقلدوا غيره إلاّ في القليل بما ان رحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز، وهو منتهي سفرهم، والمدينة يومئذ دار علم ومنها خرج إلى العراق ، ولم يكن العراق في طريقهم

[1] :أصول النحو العربي، محمد عيد، دار عالم الكتب، القاهرة،د/ط 1973 ص 36.

فاقتصروا عن الأخذ عن علماء المدينة وأمامهم مالك و شيخه من قبله و تلاميذه من بعده، فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلدوه دون غيره ممن لم تصل إليهم طريقته"[1].

ولم يتفرّد المذهب المالكي بالمغرب والأندلس كمذهب فقهي فقط ولكن كعقيدة أيضا فإنّ التّلازم بين طريقة في الفقه والاعتقاد هي إتباع السّنة ونبذ الرّأي والتأويل ممّا لا يخفى ومجمل ما يمتاز به هذا المذهب هو أنّه مذهب توفيقي يأخذ القرآن ، والحديث دون بحث أو اجتهاد متفرد ويعوّل فيه ويعمد على أئمة المذهب و القياس والتّوسع في استنباط الأحكام من القرآن الكريم والحديث الشريف[2].

❖ النشاط اللّغوي:

لقد كانت عجمة اللّسان لسكان الأندلس محفزة إياهم على إقبالهم أكثر من غيرهم على تعلّم لغة القرآن منذ أن بدأ نور الإسلام ينتشر بين ظُهْرَانهم، فبدأ تعلّم اللّغة العربية عن طريق المحاكاة والتّعبير الشفوي، ومع اشتداد الحاجة إلى تعلّم اللّغة الأدبية المكتوبة لأغراض بيئية واجتماعية أخذت طبقة من المعلّمين على كاهلها تدريس اللّغة وقواعدها لناشئة الأندلس وكهولها، وكان هؤلاء المعلمون يعلمون أبناء الخاصة كما يعلمون أبناء العامة في المساجد، وكانت دروس هؤلاء المعلمين تتناول ألوانا من العلوم كالفقه ، والحديث، والأخبار، والأشعار أكثر ممّا تتناول علوم النّحو ، والصّرف، والبلاغة ، والعلوم اللّسانية بصفة عامة، والسّبب في ذلك أنّه لم يكن عند مؤدّبي العربية ولا عن غيرهم ممّن كانوا يعتنون بالنّحو كبير علم، وذلك أنّ المؤدبين إنّما كانوا يعانون إقامة الصّناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها وتقريب المعاني

1: المقدمة، ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط/3 1967 ص (5-7).
2: أصول النحو العربي ، محمد عيد ص 27.

لهم في ذلك ، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها، والاعتلال لمسائلها، ثم كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية، ولا يجيئون في شيء منها[1].

❖ المذهب الظّاهري:

يتّفق المختصون في هذا الموضوع على أنّه المذهب الظّاهري إنّما يعود الفضل في نشأته إلى **داود خلف البغدادي** الذي ولد عام (202 هـ) تخرج على تلاميذ الشّافعي، والتقى بكثير من الصّحابة وله في فضل الشّافعي مصنّف، درس **داود** كتاب الإمام الشّافعي ولكنّه لم يلبث أن تخرّج عليه مع أنّه ظلّ يكنّ له التّقدير، وقال : "إنّ المصادر الشرعية هي النّصوص فلا علم في الإسلام إلاّ من النّص"[2].

على أنّ الذي قوى دعائم الفقه الظّاهري، ووطّد أركانه، هو عالم الأندلس **ابن حزم** الذّي أهّلته سعة اطلاعه ، واتقانه لعلوم كثيرة لأن يكون باعث هذا المذهب الذّي امتد أثره حتّى شمل الحياة السّياسية في المغرب والأندلس[3].

ويقول الأستاذ علال الفاسي:

"فقد ظلّ الميل المغربي لمذهب الكوفة في النّحو قائما حتّى بدت نظرية **ابن حزم** أوّلا ثم جاءت الثّورة الموحدية فصرف نظّارها النّظر فيما يجب تغييره من علم الكلام، وذهب آخرون منهم إلى نقض الفقه المالكي وطائفة ثالثة يتزعمها **ابن مضاء** اتجهت إلى محاولة تفجير الرّأي

[1] :الحركة اللغوية بالأندلس، البير مطلق، د/ط بيروت 1969 ص 148.

[2]: دار الفكر العربي، بيروت د/ط 1977 ص 291.

[3] :نفح الطيب، المقري، تحقيق محي الدين عبد الحميد، ج2 دار الكتاب العربي، د/ط، ذات ص 283.

الـذّي عـبّر عنـه **ابـن حـزم** تفجـيرًا ينبـع بنحـو ظـاهري مسـتقر، وقـد لا يكـون **ابـن مضـاء** نجـح كـلّ النجـاح ، ولكنّـه علـى كـلّ حـال فـتح بـاب العمـل علـى تعـديل النّحـو بكيفيـة ايجابيـة، أوفـتح بـاب الاجتهاد في النّحو للتّقدم به إلى الأمام"[1].

وقـد قـام **الأسـتاذ عـلال الفاسـي** بمقارنـة بـين آراء **ابـن مضـاء** في النّحـو، وبـين مـذهب ابـن حـزم الظّـاهري فقـال: " الثّـورة الظّاهريـة علـى المـذهب المـالكي في الفقـه زمـن **ابـن حـزم** ولا سـيما زمـن الموحـدين صـاحَبَتْها فيمـا يظهـر ثـورة ظاهريـة علـى المـدارس النحويـة، لا أقـول المشـرقية كمـا يقـول الأسـتاذ **شـوقي ضـيف** في مقدمـة نشـره لكتـاب **ابـن مضـاء** في الـرّد علـى النّحـويين، ولكـن علـى جميـع الـذين جنحـوا إلى القيـاس وإلى التّعلـيلات ومـا يضـمه النّحـو مـن الحشـويات الـتّي سـبق أن قـال عنهـا **الخليـل بـن أحمـد** حسـبما نقلـه الجـاحظ في كتابـه الحيـوان (لا يصـل أحـد مـن علـم النّحـو إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلّم ما لا يحتاج إليه)"[2].

ولقـد أشـار **ابـن حـزم** في كتابـه التّقريـب لحـد المنطـق إلى أنّ علـم النّحـو يرجـع إلى مقـدمات محفوظـة عن العرب الذّين يريد معرفة تفهمهم المعاني بلغتهم و أمّا العلل فيه ففاسدة جدا.

ومفهـوم مـا يرمـي إليـه **ابـن حـزم** بإظهـاره فسـاد العلـل النّحويـة لأنّـه إذا فسـدت العلـل لم يبـق مجـال للقيـاس، وهـو مـا يريـد **ابـن حـزم** أن يطبـق فيـه مذهبـه الفقهـي بعـدم القـول بالقيـاس علـى النّحـو، ولم يسـتطع السّـيد **سـعيد الأفغـاني** أن يتصـور نحـوا لا قيـاس فيـه، كمـا لا يسـتطيع الفقهـاء

[1] :محاضرة في ملتقى الذكرى لسيبوبه ، علال الفاسي نقلا عن تاريخ النحو العربي في المشرق و المغرب، مختار ولد اباه، دار الكتب العلمية، بيروت ط/1 1996 ص 259.

[2] :المرجع نفسه ص 259.

أن يتصوروا فقها لا قياس فيه، مع أنّ وجهة نظر الظّاهرية واضحة لمن أراد، لأنّ عدم القول بالقياس يبقى ما لم يجيء فيه نص على فطرته اللّغويةأي سليقته العربية، كما أنّ ما لم يرد فيه نص يبقى على أساس اباحته الشّرعية ، فالمذهب الظّاهري في النّحو توسعة في اللّغة تمكن المجتمع من اعتماد السّليقة في ابتكار ما لم يقل في القياس على ما قيل، ومن العبث أن يقال أنّ هذه المحاولات لا شيء، لأنّ **ابن مضاء** لم يوفّق في بعض ادعاءاته، فالنّظرية لا تخرج كاملة من أوّل مرة، ولذلك نجد **ابن مضاء** الظّاهري الموحدي ينصح النّحاة ولا سيما البصريين أن يغيّروا منهجهم في دراسة النّحو[1].

من علماء هذا القرن:

1-السّهيلي:

أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله الضّرير تلميذ ابن الطراوة، وابن طاهرله آراء في أمهات الكتب النّحوية، وكان **ابن مضاء** يأخذ عليه ولعه بالعلل، توفي عام (581هـ) يذكر له **السّيوطي** عدة تأليف من بينها شرح الجمل والتّعريف و الأعلام .

[1] :محاضرة في ملتقى الذكرى لسيوبه، علال الفاسي نقلا عن تاريخ النحو العربي في المشرق و المغرب، مختار ولد أباه، ص 259.

2- محمد بن أحمد بن طاهر:

توفي عام (580هـ) تلميذ ابن الرّماك الذّي درس كتاب **سيبويه** وله عليه حواش ، وله تعليق على كتاب الإيضاح **لأبي علي الفارسي** وكان يُقرئ بفاس كما كان من حدّاق النّحويين وأئمة المتأخرين[1].

3- الأعلم الشّنتمري:

يوسف بن سلمان الإشبيلي ولد سنة (415هـ) شرح كتاب سيبويه كما شرح شواهد الكتاب الشّعرية التّي تنيف على ألف بيت ونسبها إلى أصحابها توفي سنة (476هـ).

4- علي بن يوسف بن فروق القرطبي:

شرح كتاب سيبويه ، وكتاب الجمل للزّجاجي ، وله آراء متعددة في مختلف الكتب النّحوية؟، وهو الذي ناقص ابن مضاء بكتاب "تنزيه أئمة النّحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو"، أقرأ النّحو بعدة بلاد وأقام بحلب، مات سنة(606هـ)[2].

[1] :بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، السيوطي ج1، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة، د/ط 1964 ص 28.

[2] :بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، السيوطي ج2ص 203.

ثانيا: ابن مضاء القرطبي:

1-نسبه :

هو أبو العباس[1] أحمد بن عبد الرّحمن بن محمد بن مضاء اللّخمي أصله من قرطبة ، وإليها ينسب ولقد خرج من بيت حسب وشرف منقطعا إلى العلم والعلماء معنيا أشدّ العناية بلقاء أساتذة عصره ، ومن أجل ذلك نراه ترك في قرطبة إلى اشبيلية؛ حيث ابن الرّماك، إذ كان مولده سنة (513هـ)[2] وكما هاجر إلى اشبيلية في طلب النّحو نراه يهاجر في طلب الحديث إلى سبتة؛ حيث القاضي عياض أكبر محدثي المغرب وفقهائه في عصره، فابن مضاء جياني الأصل، قرطبي النّشأة، أندلسي الوطن، ولد بقرطبة المدينة التّي أسهب المؤرخون في الإشادة بمجدها الثّقافي.

2- شيوخه:

يذكر المؤرخون أنّ ابن مضاء قد تتلمذه على عدد كبير من العلماء وسأقتصر على ذكر من تلقى عنهم مباشرة وأطال المكوث معهم.

أ- القاضي عياض:

هو أبو الفضل عياض بن موسي بن عياض بن عمر وبن موسي بن عياض اليحصبي ، سبتي الدّار والميلاد وكان أمام وقته في الحديث وعلومه، كان رحمه الله حافظا لمذهب مالك شاعرا كما كان عالما في التّفسير فقيها أصوليا علامة بالنّحو واللّغة وكلام العرب ومن تصانيفه:

[1] :و كان يلقب أيضا بأبي جعفر و أبي القاسم، انظر الديباج المذهب لابن فرحون طبع مطبعة السعادة ص 47.

[2] :بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، السيوطي ج1ص129.

- إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم.

- كتاب الشّفا بتعريف حقوق المصطفى.

- كتاب مشارق الأنوار.

أخذ عنه ابن مضاء بسبتة و أغلب الظّن أن يكون قد أخذ عنه النّحو إلى جانب الفقه لأنّه كان متقدما في النّحو وعلوم اللغة[1].

ب – ابن الرّماك:

عبد الرّحمن بن محمد بن عبد الرّحمن، بن عيسي أبو القاسم المعروف بابن الرّماك، ويعدّ من أكبر الأساتذة أثرا في ابن مضاء في المجال اللّغوي، وقد كان ابن الرّماك أستاذا في العربية مدققا لكتاب سيبويه، إذ سبق أنّه أطال ملازمته ودرس عليه كتاب سيبويه توفي عام(541هـ)، وقد روي عنه ابن خير في فهرسته الكتب التّالية:

- كتاب أبنية سيبويه للزّبيدي.
- كتاب الألفاظ ليعقوب ابن السّكيت.
- كتاب خلق الإنسان لأبي محمد ثابت[2].

جـ – ابن العربي:

[1] :الذيل و التكملة لكتابي الموصول و الصلة، أبو عبد الله المراكشي، تحقيق محمد بن شريفة، دار الثقافة بيروت د/ط ذات ص214.

[2] :المدارس النحوية، شوقي ضيف ص 298.

سمع منه ابن مضاء بقرطبة ثم بالمرية، وهو الإمام القاضي أبو بكر محمد عبد الله بن العربي المخافري، سافر إلى المشرق صحبة أبيه إلى دمشق وبغداد والحجاز، استمع بالأندلس إلى أبيه وخاله أبي القاسم الحسن الهوزي و غيره، ومن مؤلفاته:

- أنوار الفجر.
- أحكام القرآن في قانون التأويل.
- النّاسخ والمنسوخ في القرآن و توفي ابن العربي عام(543هـ)[1].

د- ابن سمحون :

وهو أبو بكر بن سليمان بن سمحون الأنصاري القرطبي النّحوي أستاذ في النّحو والأدب وشاعر بليغ عارف بالحساب، أخذ عن ابن الطّراوة درس عنه ابن مضاء العربية وكان من أهمّ شيوخه.

3- تأليفه :

يكاد يثقف المؤرخون على أنّ ابن مضاء قد ألّف كتب ثلاثة هي :

- الرّد على النّحاة.
- المشرق في النّحو.
- تنويه القرآن عمّا يليق بالبيان.

لم يظهر منها إلاّ كتابا واحدا هو كتاب الرّد على النّحاة، وهو الكتاب الذّي يصور منهجه وهضم الآراء النّحوية التّي انفرد به، وخرج به عمّا ألّفه النّحاة الأقدمون وعلى الرّغم من

[1] :الذيل و التكملة لكتابي الموصول و الصلة، ابو عبد ألله المراكشي ص 215.

تشكك بعض النحاة المحدثين في وجود كتاب الرّد على النّحاة الذّي حققه الدّكتور **شوقي ضيف** ذهبوا إلى أنّ كتاب الرّد على النّحاة ما هو إلاّ كتاب المشرق المذكور أقول على الرّغم من كل ذلك فإنّنا نميل إلى التّأكيد على وجود هذا الكتاب وباسم الرّد على النّحاة وهذا للأسباب التّالية:

* ما ذكره محقق هذا الكتاب من أنّه وجد على الورقة الأولى من هذا "**العنوان كتاب الرد علي النحاة**" وما وجد في مقدمة النّسخة من دلالة قاطعة على نسبة الكتاب إليه إذ تبدأ على النّحو التّالي" قال الشّيخ الفقيه القاضي الأعدل أبو العباس أحمد بن عبد الرّحمن بن مضاء "اللّخمي".

* العبارة التّي أوردها صاحب تآليفه قد تجاوزت الاثنين على الأقل ونصها " قيل لي شيخنا أبو القاسم البلوي سمعت عليه في جماعة تميزه" المشرق أو تصانيفه دليل على أنّ كتبه قد تجاوزت الكتابين الاثنين ذكرهما صاحب الذّيل والتّكملة، وهما "المشرق في النّحو"، و"تنزيه القرآن عمّا يليف بالبيان" ، ومن الجائز أن يكون الكتاب الرّد على النّحاة أحد هذه التّصانيف.

* أنّ ظاهرة كتب الرّدود كانت قد اتسعت في عصر ابن مضاء حتّى أصبحت ملفتة للنّظر وحتّى بلغ عدد كتب الرّدود ما يزيد على ستة مصنفات فليس غريب أن يكون كتاب الرّد على النّحاة أحد هذه التّصانيف[1].

[1] :أصول النحو العربي في ضوء مذهب لابن مضاء القرطبي، د بكري عبد الكريم، دار الكتب الحديث ، القاهرة، ط1، 1999 ص 22.

4- ثقافته :

نشأ ابن مضاء منقطعا إلى طلب العلم في موطنه بالأندلس؛ حيث روي عن جمهور واسع ذكره صاحب "**الذيل والتكملة**" منهم أبو الحسن عامر زوج عمته، وشريح الذّي تلا بقراءة الحرمين عليه، وأبو بكر بن عبد الله العربي، ولقي بسبتة أبا الفضل عياض، تأدب في العربية على يد أبي بكر بن سليمان بن الرّماك، وأخذ عنه كتاب سيبويه ،كما تتلمذ على أبي القاسم بن بشكوال، وقد أسهب جميع من تدعم له في التّنويه بسعة اطلاّعه و تنوّع معارفه إذ أحاط بكل علوم عصره ، فكان مقربا مجودا محدثا مكثرا قديم السّماع واسع الرّواية عليها ضابطا لما يحدث به ثقة ذاكرا لمسائل الفقه عارفا بأصوله متقدما الكلام ماهرا في كثير من علوم الأوائل كالطب و الحساب والهندسة ، متوقدا الذّكاء حافظا للغات بصيرا بالنّحو مختارا فيه ، مجتهدا في أحكام العربية[1].

وكان شاعرا مجيدا، ومما ذكره من شعره هذان البيتان اللّذان قالهما عندما اشتد اشتياقه إلى مسقط رأسه قرطبة:

يا ليت شعري وليت غير نافعة منهم قنطرة الوادي وجامعها

متى أرى ناظرا في جفني قرطبة والعلم أعظم شيء وهو رابعها[2]

[1] :أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، دبكري عبد الكريم ص 14.

[2] :الذيل و التكملة لكتابي الموصول و الصلة، ابو عبد الله المراكشي ص 223.

5- **وفاته** :

توفي ابن مضاء القرطبي باشبيلية في السّابع عشر من جمادى الثانية سنة(592هـ)[1]. ولعلّ بذلك يكون ابن مضاء قد تفرد بآرائه من بين النّحاة من معاصريه، وسلك طريق لم يرتدا أحد من قبله ونقول إذن أنّه يعدّ رائدا في ميدان تحديد النّحو، ومحاولة إصلاحه ، وإنّ من يطلع على كتابه الرّد على النّحاة ليقف على مدى اطلاعه واستيعابه شتي أفانين العلم والمعرفة.

[1] :و فيات الأعيان و الانباء و انباء الزمان، لابن خلكان(احمد بن محمد) تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت د/ط ، د/ص .

المبحث الأول : تعريفه و تطوره

أولا : تعريف القياس

القياس في اللغة:

ورد القياس بعدّة معان في اللّغة و كلها تدور في فلك واحد و من هذه التّعريفات :

القياس معناه التّقدير ، جاء في لسان العرب : قاس الشّيء يقيسه قيسا و قياسا و إقتاسه و قيّسه إذا قدّر على مثال و المقياس المقدار ، و قاس الشّيء يقوســـه قوسا لغـــة في قاسه يقسه ، و يقال قيّستــه و قستة أقوسه قوسا و قيلسا و لا يقال أقيسته بالألف .

و المقياس : ما قيس به [1]

يرى ابن منظور أنّ القياس هو التّقدير ، و المقايسة اللّغوية تعني تقدير شيء بشيء فتضمّن بالضّرورة ركنين هما : المقدّر و المقدّر عليه .

و في المعجم الوسيط : القياس في اللّغة : " ردّ الشّيء إلى نظيره "[2] .يبدو من هذا التعريف أنّ القياس هو التّسوية بين الشّيئين ، لأنّ تقدير الشّيء بما يماثله تسوية بينهما .

[1] : لسان العرب، ابن منظور مادّة (قيس) تحقيق عامر أحمد حيدر ،مج 6 دار الكتب العلمية ، بيروت ط 1 ، 2003 م – 1424 هـ ص 226.

[2] : المعجم الوسيط مجمّع اللّغة العربية ، مكتبة الشّروق ، القاهرة ، ج2 ط 4 ، 1425 هـ – 2004 م ص 800.

أمّا في القاموس المحيط: قاسه بغيره و عليه يقيسه قيسا و قياسا، و اقتاسه قدّره على مثاله فانقاس و المقدار و المقياس ، و قيس رح بالكسر و قاسه قدّره [1].

القياس إصطلاحا :

إختلف النّحاة في تعريف القياس تبعا لإختلاف و جهات نظرهم في اعتبار القياس .

القياس إصطلاحا هو عبارة عن ردّ الشّيء إلى نظيره ، أمّا النّحاة فقد ذهبوا إلى أنّ القياس : حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه [2].

1. عند الأصولين :

لقد تعدّدت تعريفات القياس عند الأصوليين و كلّها تدور في فلك واحد و من هذه التّعريفات :

* القياس إبانة مثل حكم المذكورين بمثل علّته في الآخر .
* القياس حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفية عنهما بناءا على جامع .
* القياس إثبات حكم معلوم في معلوم آخر لاشتراكهما الأول للثاني في علّة حكمه [3]

إنّ هذه التعريفات تــدور حول إلحاق و مسـاواة شيء غير معلوم بمعلوم يساويه أو يشاركه في علة و سبب . وكل متغير حادث ، فإنّه قول مركّب من قضيّتين إذا سلّمتا لزم عنهما لذاتهما : العالم

[1]: القاموس المحيط ، الفيروز بادي محمد بن يعقوب الفيروز بادي ،ج2 الشّيرازي ، الهيئة المصرية ، ط 3 ، 1397 هـ ، 1977 م ص 242 .

[2]: الإعراب في جدل الاعراب ، إبن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني دمشق ، ط 1 1957 كم ص 45 .

[3]:التّوقيف على مهمّات التّعريفات ، المناوي ، تحقيق محمد رضوان الداية ، دار الفكر ، دمشق ،ط 1 ، 2002 م ص595 .

حادث فأيسة المناطقة أقيسة صورية و في ذلك يقول الأستاذ **تمام حسان** " و ليست الأقسية الصورية التي في منطق أرسطو إلاّ تنظيرا ينبني على هذه العلاقة الطبيعية ، أو تقيننا لهذه العلاقة "[1]

إنّ مفهوم القياس عند المناطقة مختلف عنه عند النحويين و نتوهم أن القياس النّحوي كان من معطيات المنطق الأرسطي و الفكر اليوناني ، و شأن النحويين الأوائل النحو من الفكر العربي الاسلامي النّابع من ثقافتهم ، فقد كان القياس عندهم قياسا نابعا من المنطق الطبيعي هو عندهم يساير مفهومه عند الأصوليون .

2. عند النّحويين :

تعريف القياس عند النّحوين لا يتعد عن التعريفات السابقة لعلماء أصول الفقه ، لذلك عرّفه الأنباري بقوله : " هو " تقدير الفرع بحكم الأصال ، و حمل فرع على أصل بعلته ، و إجراء الأصل على الفرع ، و إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، و إعتبار الشيء بالشيء بجامع " [2].

و من خلال التعريف يتّضح أن القياس أنواع :

أ. **قياس أنماط** :و هو ما يسمى بالصّوغ اللغوي ، أو القياس اللغوي ، وفيه ننسج كلامنا على غرار كلام العرب .

[1]: النّحو العربي أصوله و أسسه و قضاياه و كتبه مع ربط بالدرس اللّغوي الحديث ، محمد إبراهيم عبّاد ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط 1 ، 1430هـ -2009 م ، ص38.

[2] :أصول النّحو عند السّيوطي بين النّظرية و التّطبيق، عصام عيد فهمي أبو غريبية الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ط 1 2006 ص 244

يتّضح أن هذا النوع من القياس ، إما أن يكون قياس الصّيغ و المفردات أو يكون قياس الاشتقاقات غير المسموعة على المسموعة .

ب.**و قياس أحكام** :

و تقاس فيه الأحكام ، فهو قياس على القاعد لا على النّصوص .[1]

و يتّضح من خلال هذا التّعريف أنّه قياس الأحكام على الأحكام التي وضعت بعد ملاحظة النّصوص.

و عرّفه الرّماني (382 هـ) بقوله :

" القياس بالمفهوم الأخير بأنه الجمع بين أول و ثان يقتضيه في صحّة الأول صحّة الثاني ، و في فساد الثاني فساد الأول " [2].

و يبدو أن هذه التّعريفات ظهرت في مرحلة صار فيها القياس إلحاق فرع بأص بواسطة شيء يجمع بينهما .

[1]: القياس في النّحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات ، أبي علي الفارسي ، دار الفكر ، دمشق ، ط 1 1400 هـ – 1985م ص 89 .

[2] : أصول الفكر عند إبن مالك .، القياس . العلّة النّحوية ، الإجماع و الإستصحاب ، قواعد الإستدلال ، خلد سعد شعبان ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط 1 1427 هـ –2006 م ص 152 .

ثانيا :تطّور القياس

القياس قديم في اللّغة قدم النّحو نفسه ، و قد ظهر في فترة منكرة من تاريخ النّحو ، و نسب إستخدامه إلى النّحويين الأوائل ، و سوف نعرض في هذه الدراسة للنّحاة أصحاب الدور البارز في نشأه هذا الأصل و تطوّره .

من هؤلاء عبد الله إسحاق الذي يعّده إبن سلاّم أول من بعــج النّحو و مدّ القياس و العـــلل ، و يقرّر الرّواة أنّه كان أشدّ تحريدا للقياس من أبي عمرو [1].

و القياس عند ابن أبي إسحاق يقوم على ملاحظة الظّواهر المطردة ووضع ظوابط تحكمها ، يتضح ذلك من خلال جوانبه ليونس فقد " سأله يونس عمّ إذا سمع أحد يقول : (الصويق)بمعنى السويق ؟ فقال : : نعم ، عمرو بن تميم تقولها .

و ما تريد من هذا ؟ عليك باب يطرد و يناقش [2] .

و قد كان إبن أبي إسحاق من أشد النّاس إلتزامها بهذا المنهج حيث طالب الأدباء بعدم الخروج عليه ، جاء عن إبن سلام أنّه قال : أخبرني يونس أنّ إبن أبي إسحاق قال للفرزدق في مديحه ، يزيد بن عبد المالك :

مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاجب كنديق القطن منثور

[1] : أخبار النّحو بين البصريين ، السّيرافي ، بيروت ، د ط 1936 م ص 20.

[2] : أصول النّحو عند إبن مالك ، خالد سعد شعبان ص 153 .

على عمائمنا يلقى و أرحلنا على زواحف تزجى مخها رير [1]

قال إن أبي إسحاق : أسأت إنّما هي (رير) و كذلك قياس النّحو في هذا الموضع .

فالقياس المذكور هنا لا يدل على العملية الشكلية التي يلحق فيها نص بآخر لوجود شبه بنهما ، و إنما هو وجود الإتباع للمطرد من كلام العرب .

و إذا جئنا إلى أبي عمرو بن العلاء و جدناه بيني على الكثير المطرد و يسمى ماخالفه لغات و من ذلك ما حكاه الزبيدي عن أبي سعد عن إبن نوفل أنه قال : " سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرتني عما وضعت مما سميته عربية ، أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا ، فقلت : كيف تصنع فيما خالفك فيه العرب و هم حجة ؟ قال : أهمل على الأكثر ، و أسمى ما خالفني لغات "يتبين من ذلك أن أبا عمرو و بيني هو الآخر على الكثير المطرد من كلام العرب ، و هو في هذا يشبه إبن أبي إسحاق ، إلا أنهما بفترقان في أن ما خالف الكثير المطرد عند أبي عمرو يعد من قبيل اللّغات ، و عند ابن أبي إسحاق يعد من قبيل الخطأ ، و لعلّ هذا هو ما حدا بالمؤرخين إلى أن يقرروا أن ابن أبي إسحاق كان أشد تحريدا للقياس من أبي عمرو .

جاء بعد ذلك الخليل بن أحمد الذي عده المؤرخون الغاية في إستخراج مسائل النحو و تصحيح القياس فيه [2] .

[1]: أنظر طبقات فصول الشعراء ص 7 ، محمد سلام الجمحي (ت 231 هـ)

[2]: بغية الوعّاة ، السّيوطي ص 243 .

و كان إبن جنّي يرى أنّ الخليل " سيّد قومه و كاشف قناع القياس في علمه بنى أقيسته على الكثير المطرد من كلام العرب ، و يرغم توسّعه البالغ في القياس ، فإنّه كان لا يجيز القياس إلّا فيما وافق سمعت اللّغة ، روى الأصمعي عنه أنّه قال :جاءنا فأنشدنا ترافع العزّ فارفنعا

فقلنا هذا لا يكون ، فقال – أي الرّجل –كيف جاز للعجّاج أن يقول : تقاعس العزّ بنا فاقعسسا

" و لا يجوز لي ؟

فالخليل ينكر قول القائل (إرففعا) لا لأنّه يمنع القياس على ما قالت العرب ، و لكن ينكر ذلك " لأنّه بناه مما لامه حرف حلقي ، و العرب لم تبن هذا المثال مما لامه أحد حروف الحلق " [1].

و قد عقب إبن جنّي على كلام الخليل بقوله :

" هذا يدلّ على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم ما كان من هذا النّحو من الأبنية على أنّه من كلامهم ، ألا ترى إلى قول الخليل ، و هو سيّد قومه ، و كاشف قناع القياس في علمه ، كيف منع من هذا ؟ [2]

و القياس في هذه المرحلة لم يعد قاصرا على وجوب إتّباع المطرد من كلامم العرب –كما هو الحال عند أبي إسحاق ، و إنّما تخطّى ذلك إلى محاولة ربط الظّواهر و الأساليب بعضها ببعض ، و لذا وجدنا سيبويه يقول :

[1] : الخصائص ، إبن جنى ،ج1 ص362.

[2]: المرجع نفسه ص 363.

" و من كلامهم أنهم يشبهون الشيء بالشيء ، و إن لم يكن مثله في جميع الأحوال "[1]

و يقول : " و قد يشبهون الشيء بالشيء ، و ليس مثله في جميع الأحوال و سترى ذلك في كلامهم "[2]

كما أن هذه المرحلة و جد فيها ما يسمى بقياس التمارين غير العملية و هي نوع من قياس الأنماط يستعمله النّحاة للتدريب على تطبيق على تطبيق لقواعد الصرفية ، و إنما و سمت بكونها غير عملية ، لأن الكلمات المتطوقة هنا – المقيسة . ليس الغرض منها إدخالها في اللّغة ، و التحدث بها ، و إنما الغرض منها مجرد التدريب و التمرين ومن نماذج هذا القياس قول سيبويه :

وتقول في (إفعولت) من سرت : (إسييرت) لأنها ساكنة بعدا ياء ، فإذا قلت : فعلت قلت : (إسيويرت) و من ذلك أنّك إذا سميت رجلا برجلين ، فإن أقيسه و أجوده أن تقول :

هذا رجلان و رأيت رجلين ، و مررت برجلين ، كما تقول : هذا مسلمون و رأيت مسلمين ، و مررت بمسلمين [3] .

و توسّع الكسائي إمام مدرسة الكوفة في القياس إيمانا منه بان النّحو هو :

[1]: الكتاب ،سيبويه، ج 1 ص 122.

[2] : المرجع نفسه، ص 182 .

[3] : أصول النّحو عند إبن مالك ، خالد شعبان سعد ص 157

ضرب من القياس و قد حدّد النّحو بأنّه " علم بالمقاييس المستنبطة الشائع على الألسنة و لا عند أعراب البدو ، و إنما مد القياس ليشمل ما ينطق به العرب المتحضرون ممن يمكن أن يكون قد دخل اللحن على ألسنتهم .

فالكسائي قد توسّع في القياس حتّى قاس على لغات قبائل إمتنع البصريون عن الأخذ بها .

و في ذمّ ذلك قال اليزيدي :

كنا نقيس النحو فيما مض على لسان العرب الأول

فجاءنا قوم يقيسونه على لغى أشياح قطر بل

فكلهم يعمل في نقض ما به يصاب الحقّ لا يأتلي

انّ الكسائي و أشياعه يرقون بالنّحو إلى أسفل [1]

و إهتم أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت 215 هـ) بالقياس ، و ألف فيه (المقاييس) و قد كان يبيح القياسفي الأبنية .

ثم جاء المازني و إقتصر بالقياس على الإستعالات الواردة عن العرب .

[1] : أصول النحو عند ابن مالك،خالد شعبان سعد ،ص 33.

المبحث الثاني :

أولا : أركان القياس

لما كان القيا سجل المنقول على المنقول ، فلا بد له من أركان ، و هذه الأركان بنفسها هي أركان القياس الفقهي عند الأصوليين مما يؤكد على أن النحاة حملوا أصول الفقه و هي :

أصل : و هو المقيس عليه .

و فرع و هو المقيس

و حكم و هو ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه علة جامعة [1].

الركن الأول : المقيس عليه (الأصل)

وهو الأصل المقيس عليه ، وهو المسموح في كلام العرب ، حيث جعل علماء العرب اللغة المسموحة قسمين : قسم مطرد وقسم شاذ و الأصل في القياس أن يقاس على المطرد وو ألا يقاس على الشاذ [2]

ومن أثلة المقيس عليه قول **إبن جني** :

" جعل أهل علم العربية ما إستمر من الكلام في الإعراب و غيره من مواضع الصناعة مطردا ، و جعل ما فارق ما عليه بقة بأبه و انفرد عن ذلك إلى غيره شاذا [3].

و قد قسم المسموع إلى أربعة أقسام :

الأول : مطرد في القيـاس و الإستعمال جميعـا و هو الغاية المطلوبـة و الذي لا خلاف فيـه مثل : (قام زيد) و (ضربت عمرا) و (مزرت سعيد) .

---

[1] الإقتراح في علم النحو السيوطي ، ص 74-112.

[2]: المصدر نفسه ص 29 .

[3]: الخصائص ، إبن جنى ج1 ص 96.

الثاني : ضطرد في القياس شاذ في الإستعمال ، و ذلك مثل : قولهم (مكان مبقل) هذا هو القيـاس و الأكثر في السماع (باقل) .

الثالث : مطرد في الإستعمال شاذ في القياس مثل : قولهم (أخوص الرمت) و (استمو بت الأمر)، يقال استوبت الشيء) و لا يقال (استصبت الشيئ).

الرابع : شاذ في القياس و الإستعمال جميعا و هو كتتميم (مفعول) فيما عين (واو) نحو (ثوب مصوون) و (مسك صووف) و حكى البغدادي (فرس مقوود) و (رجل معوود في مرضه) و كل ذلك شاذ في القياس و الإستعمال فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه [1] .

المقيس عليه مختلف فيه بين النحويين فمنهم من يقيس على القليل و النادر ، والشاذ ، كما نجد الخلاف بينهم في الظاهرة الواحدة ، أو الصيغة الواحدة ، فهذا يقبلها ، و ذلك يرفضها ، و الآخر يعيبها .

الركن الثاني : المقيس (الفرع)

و هو الركن الثاني من القياس و أهميته تأتي من حيث أن ما قيس على كلام العرب فهو من كـلام العرب ، لأنه صيغ في قوالبهم ، و جاء على نهج كلامهم [2].

و في ذلك يقول **المازني** :

" ألا ترى أنك لم تسمع أنت و لا غيرك اسم كل فاعل و لا مفعول و إنما سمعت البعض فقست عليه غيره ، فإذا سمعت (قام زيد) أجرت (ظرف شر) و (كرم خالد) " [3].

وهذه الإجازة قائمة على قياسك ما سمعته من الجملة الفعلية .

---

[1]: الخصائص ، ابن جنى ج 1 ص 99.

[2]: القياس في اللغة العربية ، محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي ط 1 1415هـ -1992 م ص 23.

[3]: الاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ص 29.

فقد جوز المازني هذا الأسلوب قياسا ووصفه بالحسن برغم عدم ورود تطيره عن العرب ، و ذلك لكونه إستعمالا لا يفهم معناه بغيره .

الركن الثالث : الحكم

الحكم ركن من أركان القياس التي ذكرها النحاة و هم متفقون على حكم ثبت عند العرب .

فإلحاق المقيس بالمقسى عليه يتطلب إعطاءه حكمه و الحكم قسمان :

قسم ثبت إستعماله عن العرب .

و قسم ثبت بالقياس و الاستنباط .

و قد ذكر السّيوطي أنه إنما " يقاس على حكم ثبت إستعماله عن العرب "[1]

و لكن هل يجوز أن يقاس على ما ثبت بالقياس و الإستنباط ؟ و للإجابة عن هذا السّؤال نسري وجهة نظر إبن جني حيث جوّز القياس على الحكم الثابث بالإستنباط حيث قال :

" ..إذا كان اسم الفاعل على قوة تحمله للضمير – متى جرى على غير من هوله ..صفة أو صلة أو حالا أو خبرا لم يتحمل الضمير كما يتحمله الفعل ن فما ظن ذلك بالصفة المشبهة بإسم الفاعل ، نحو : قولك (زيد هند شديد عليه هو) إذا أجريت (شديدا) خبر عن (هند) "

فإن الحكم الثابث للمقيس عليه إنما هو بالإستنباط و القياس على الفعل الرافع للظاهرة حيث لا تلحقه علامات " [2] من خلال الطول رآى ابن جني أن الحكم الثابت للمقيس عليه إنما يكون بالإستنباط و القياس على الفعل الرّافع للظاهرة حيث لا تلحقه علامات .

وقد أطلق النحاة أحكاما على القواعد النحوية هي :

[1] : الاقتراح في علم أصول النّحو ، السيوطي ص 81.

[2]: الخصائص ، ابن جني ،ج1 ص100 .

- الواجب : كرفع الفاعل ، و تأخره عن الفعل و نصب المفعول .
- الممنوع : كأضداد ذلك
- الحسن : كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض
- القبيح : كرفعه بعد شرط المضارع
- خلاف الأولى : كتقديم الفاعل في (ضرب غلامه زيدا)
- الجائز على السواء : كحذف المبتدأ أو الخبر و إثباتهما حيث لا مانع من الحذف و لا مقتضى له .[1]

الركن الرابع : العلة (الجامع)

يعتبر العلة حلقة وصل بين الأصل و الفرع إد لابد من وجود صلة حتى المقيس بالمقيس عليه .

و قد قسم النحاة القياس تبعا للجامع بين المقيس و المقيس عليه إلية ثلاثة أقسام :

- قياس علة : و تكون بين طرفي القياس في قياس العلة حيث يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل .
- قياس طرد : و معنى كون الطرد جامعا بين طرفي القياس أن يوجد الحكم في الطرفين مع فقدان العلة المناسبة في أحدهما و يعبر الأنباري عن هذا بقوله :

" وجود الحكم مع فقدان الإخالة في العلة " [2] .

[1] : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ج1 مكتبة دار الثراث ، د ط ، د ت ص 92

[2] : لمع الأدلة ، الأنبار ص 110.

- قياس شبه : و تجمع هـ<هـ العلاقة بين المقيس و المقيس عليه دون أن تكون سببا في ثبوت حكم المقيس عليه للمقيس ، فالحكم ثابت بعلة أخرى و هي لا تعدو أن تكون مجرد تشابه بين الظرفين في اللفظ أو في المعني أو فيهما معا " [1] .

و الحق أن النحويين قد إهتموا بالعلة إهتماما بالغا ، و سوف يفرد البحث للعلة النحوية مستقلة من خلال الفصل الثاني نظرا لتشعب مسالكها ، و تعدد أنواعها للظواهر النحوية .

ثانيا : أنواع القياس

القياس في عرف النحاة نوعان :

الأول القياس اللغوي و يسمى القياس التطبيقي أو الإستعمال أو قياس الأنماط أما الثاني فهو القياس النحوي و يسمى أيضا قياس الأحكام أ ما القياس اللغوي اللغوي فعمل يقوم به متكلم اللغة ، و على هذا فهو تطبيق للنحو و ليس نحو ، و هو وسيلة كسب اللغة في الطفولة فالطفل ملكة فطرية تجعل في إستطاعته أن يكسب اللغة التي يسمعها من حوله بواسطة إستغمار نظامها و تسرب طرق تركيبها ، فإذا بلغ نهاية السنة الثالثة حتى يكون قد كسب كل التراكيب الأساليب لهذه اللغة [2] .

- نفهم من خلال هذا التعريف أن القياس اللغوي هو انتحا كلام العرب .

أما القياس النحوي : فهو عمل يقوم به الباث وهو كما مر ذكره حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه [3] .

---

[1]: المصدر نفسه ص 144.

[2]: القياس في اللغة العربي ، محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر ، القاهرة ط 1 1415 هـ -1990 ص 1-2-3-4

[3]: ينظر أصول النحو ، محمد عيد ، ص 83.

يتظح من خلال هذا التعريف أن القياس اللغوي هو إنتحاء ، أما القياس النحوي فهو نحو .

أقسام القياس النحوي :

1- قياس العلة :

وهو حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم مثل : حمل نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد [1].

إذن هذا النوع من القياس يبنى على إشتراك المقيس و المقيس عليه في العلة التي تكون سببا حقيقيا في ثبوت الحكم لكل من طرفي القياس .

2- قياس الشبه :

وهو أن يحمل الفرع على الأصل لضرب من الشبه غير العلة التي عليها الحكم في الأصل مثل :

الإعراب المضارع لأنه أشبه بالإسم من عدة أوجه [2]

فالعلاقة بين طرفي القياس في هذا النوع لا تعدوا أن تكون مجردة مشابهة و ليست هي السبب في ثبوت الحكم للمقيس عليه في قياس الشبه كما هو الشأن في قياس العلة .

[1] : لمع الأدلة ، ابن الأنباري ، ص105-106.

[2] : المرجع نفسه ، ص 107-108 .

3- **قياس الطرد** :

و هو الذي يوجه معه الحكم و تفقد المناسبة في العلة كأن تعلل بناء ليس لأنها فعل جامد و هو ليس بحجة عند الأكثرين فهذا النمط من القياس يوجد معه الحكم و تفقد الإخالة في العلة ويعني بالإخالة مناسبة العلة .

و قد قسم ابن جني المسموع إلى أربعة أقسام هي :

* مطرد في القياس و الإستعمال جميعا نحو : (قام زيد) .

* مطرد في القياس مثان في الإستعمال نحو : (مكان ميقل) هذا هو القياس و الأكثر في السماع (باقل) .

* مطرد في الإستعمال ، الشاد في القياس نحو قولهم (أخوص الرمت) .

* شاد في القياس و الإستعمال جميعا نحو : مفعول فيما عينه (واو) (ثوب مصوون) فجعل أهل العلم العربية ما استمر من الكلام في الإعراب و غيره من مواضع الصناعة مطردا ، و ما فارق عليه بقية بابه و انفرد عن ذلك إلى غيره شاذا [1].

و قد قسم السيوطي القياس في العربية باعتبار المقيس عليه و المقيس إلى أربعة أنواع :

* حمل فرع على أصل نحو : قولهم قيم و ديم في قيمة و ديمة

* حمل أصل على فرع نحو : قولهم : قمت قياما و قاومت قواما .

[1]: إبرام الحكم النحوي لإبن جني ، شذى جرار ص 15

* حمل نظير على نظير : و النظير إما أن يكون في اللفظ أو في المعنى أو فيهما معا .

أ. النظير في اللفظ نحو : دخو لام الإبتداء على (ما) النافية حملا لها في اللفظ على (ما) الموصولة ، الواقعة مبتدأ .

ب. النظير في المعنى : نحو : جواز (غير قائم الزيدان) حملا على (ما قام الزيدان) لأنه في معناه .

ج. النظير في اللفظ و المعنى معا : ومن أمثلته حمل النظير على النظير في اللفظ و المعنى : إسم التفظيل و أفعــل في التعجب فإنهم منعوا أفعل في التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل تعجب وزنا و أصلا ، و إفادة للمبالغة و أجازوا تصغيره لشبهه بأفعل التفضيل .

* حمل ضد على ضد :ومن أمتلته: قولهم :امرأة صبور و ناقته رغوث لأنهم أجروا عدوه مجرى صديقه و هي ضده[1] .

و لقد ذكر الأستاذ علي ابو المكارم لهذا القياس أربع أنواع :

* قياس المعروف المطرد على المعروف المطرد .
* قياس المجهول على المعروف .
* قياس المعروف على المشكوك فيه .
* قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه [2]

[1] : الإقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ص 74 .
[2] : أصول النحو العربي ، د. علي أبو المكارم ص 89-94.

أولا : موقف إبن مضاء من القياس

يعد القياس أحد أهم الأصول التي قامت عليها نظرية التقعيد في النحو العربي ، ذلك أن المسموع من كلام العرب كان يعوزه الإحاطة بجميع الوجوه التي يكون عليها الكلام ، خصوصا إذا علمنا أن النحاة قد ألزموا أنفسهم إيطارا زمانيا و آخر مكانيا هو حدود الكلام الفصيح الذي تعتد به ، و يمكن أن يدخل في دائرة الإستشهاد فتوقفت بذلك اللغة الفصيحة عند عصر معين ، و توقف معها الاستقراء لتلك اللغة فيما يتبع ذلك من العصور ، و هو مادفع النحاة إلى توظيف أداة القياس توظيفا تفاوت إتساعه بين مختلف المدارس في حكمها على تلكم القواعد التي استخرجها النحاة الأوائل ، من غير أن يكون لهم الحق في الخروج عليها أو مجاوزتها إلى غيرها من القواعد " و نتج عن ذلك توقف الإجتهاد في المسائل اللغوية و لجوء النحاة إلى القياس على مختلف المسائل التي ورد فيها حكم ، و إن لم يجدوا ما لم يقيسون عليه لجأوا إلى التحليل و التقدير و فرض الآراء الشخصية و الأهواء الظنية "[1].

و تحكم القياس و سيطر على الدرس النحوي ، و رائد النحاة ما قيس على كلام العرب فهو من كلامها "كما قال الفارسي و خرج النحاة بهذا التعليل على القياس إلى القول في اللغة بما ليس منها ، فألزموا أنفسهم قياسا لا يصح و كلفوها ما ليس منها ، و هم يعتقدون أن إنكاره يعني إنكار النحو كله حتى قال إبن الأنباري : " اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس " [2] .

[1]: ابن مضاء القرطبي و جهوده النحوية ، معاذ السرطاوي ، دار مجد لاوي للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 1988 م ص85.
[2]: الإعراب في جدل الإعراب ، إبن الأنباري ، ص 86 .

وكان هذا الولع بالأقيسة و التمارين في الإحتكام إليها قد جر إلى الإغراب في توظيف القياس ، فظهر ما سمي بالتمارين غير العملية ، التي يحاول فيها أصحابها إستعراض مهاراتهم اللغوية فيما لم ينطق به عربي قط . و قد كان موقف إبن مضاء من القياس على جهتين أولاهما أنه كان لا يمانع في الإحتكام إليه إذا كان فيه ما يؤيده السماع ، أو ما فيه نص – على قول الفقهاء الظاهرية – أما إذا خلا من ذلك فهو ضرب من التقول و الإدعاء الذي قال عنه إبن حزم " يحلل الحرام و يحرم الحلال " [1].

فالأول يمثله القياس النحوي الذي على مداره القوانين النحوية و الذي عرفه النحاة بأنه حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه . [2] فهو قياس قائم على إلحاق الأمثلة بالقواعد فالمنقول المطرد هو القاعدة و غير المنقول هو المثال ، قال في باب التنازع بعد أن عرض صورا منه بين الأفعال :" و تقول (أعلمت و أعلمني عمرا منطلقا) على التعليق بالثاني و على التعليق بالأول (أعلمت و أعلمنيه إياه زيدا عمرا منطلقا) ..و قد رأى النحاة و أنا منهم في هذه المسألة و ما شاكلها أنها لا تجوز ، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب ، و قياسها على الأفعال الدالة على معول واحد قياس بعيد لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر و التقديم و التأخير [3]

ففكرة القياس عنده ترتبط ضمنا بمسألة النص ، فإن وجد جاز إلا فلا ، و هو مذهب أهل الظاهر .

[1]: ابطال القياس ، ابن حزم الظاهري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة جامعة دمشق ، 1960 ص 38.

[2]: الإقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ، ص 39 .

[3]: الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 1 1982م ص 99-98.

و أما الثاني فيمثله القياس العقلي ، و هو قياس الأحكام على أحكام لفوع من المشابهة ، إذ يرى أ النّحاة لم يتحروا الدقة فيه صلة كاملة بين الأمرين ، أي أن المشابهة غير تامة بين المقيس و المقيس عليه " فإن الشيئ لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا و الشيء المقيس عليه معلوم الحكم ، و كانت العلة الموجبة للحكم موجودة في الفرع " [1]

و من الأمثلة القياسية الت حكم إبن مضاء بفسادها القول بقياس عدم الصرف في الأسماء على الأفعال لعلة الشبه بينهما في عدم لحاق التنوين و الجر بالفعل ، إذ أن العلّة في عدم تنوين الفعل ثقله ، و الأسماء غير المنصرفة ثقيلة لعدم دورانها على الألسنة لذلك لم يلحقها التنوين ، فمنعت من الصرف كما الفعل و صار الجر تبعا له .

فعلّة الثقل غير بينه لا في الفعل و لا في الإسم غير المنصرف [2] ، و ابن مضاء في دعوته إلى إلغاء القياس تدلّ على موقفه من النّحو و النّحاة ، مدعي أنّه فعل ذلك لتخليص النّحو لا بد أن يلغى من النّحو كل المسائل التي لا تفسر صيغا نطق العرب بها .

ثانيا : قياس التمارين غير العملية .

كان لإبن مضاء موقف واضح رافض للأقيسة المفتعلة البعيدة عما أرادته العرب من كلامها من الوضوح و البساطة ، ووجوب أن ينأى بهذا النحو عند الخوض فيما لم تقله العرب ولم تعي نفسها به ، و هو ما

[1]: الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 1 1982م ص 99-98.
[2]: المصدر نفسه ص 136 .

يعرف بين النحاة بقياس التمارين غير العملية ، التي ليس لها من فائدة سوى إظهار مدى براعة النحو و إجادة اللعب بالأقيسة و القواعد .ومن أمثلتها :

– حروف الكلمات و أيهـا هو الأصل و أيها هو الزائـد العارض ، كالذي قالـوه في (كلا وكلتا)[1]والضمير (أنت) أهو جميعه ضمير أم أنها التاء فقط التي في (فعلت) و لذا اختلفو في ذلك .

–ايجاد كلمات قياسا على كلمات أخرى ، قال ابن جنّي :

" كذلك تقول في مثال (صمحمح) من الضرب (ضربرب) و من القتل (قتلتل) ، و هي من العربية بلا شك و إن لم العرب" [2].

– الجمل التي ترد قياسا على القواعد توضع و يجب إطرادها ، ومن ذلك كثير من الأمثلة المصنوعة التي لم يتكلم بها العرب ، ولم ينطقوا بتطبيقها ، ولكن النّحاة أقاموها حتى تتماشى و الإطراد القواعد التي أوجبوها ، و هي كثيرة جدا في النحو العربي ، و ملأى بها تمثيلات .

النحاة ، ومنها جواز قولهم : " ما كان أحسن زيدا " و قولك – إن أخرت كان – " ما أحسن ما كان زيد " وذلك أن (كان) أصل الفعل و المث فيتوسع فيها ، ما لا يتوسع في غيرها ، و لذلك تدخل باب التعجب [3] .

[1] :الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة المصرية ، بيروت د ط 1407 هـ، – 1987م مسألة 62 ص 439 ..

[2]: الخصائص ج1 ، ص 360.ن بيروت ، د ط د ت ص 32–52 .

[3]: همع الهوامع شرح جمل الجوامع في علم العربية ، السيوطي ، عني بتصحيحه ، محمد بدر الدين النعساني ،دار المعرفة

و أما موقف ابن مضاء من هذه الأمثلة و التمارين غير العملية ، فهو الرّفض و الدّعوة إلى استبعادها من النّحو و إلغائها من درسه ، كونها لا تزيد إلا في إعياء المتكلم و ذهاب الفصيح من لغته ، قال : " و الناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه "[1] .

ففي المفردات و الألفاظ التي يرجى صياغتها و توليدها على أوزان غيرها ، قال : " و مما ينبغي أن يسقط من النحو (ابن كذا مثال كذا) و ساق كثيرا من الإفتراضات التي يحاول المعلمون من خلالها تدريب المتعلم على استعمال الأوزان و الأقيسة ، و لكنها تزيده لبسا و تورثة خلطا بين ما هو أصيل مسموع ، وما هو مبتدع مصنوع .

و أما حكم الأمثلة و الجمل التي تصنع على أمثلة القواعد المطردة ، فدعا أيضا إلى طرحها لأنه لم يأت لها نظير من كلام العرب .

و الحقيقة أن هذه التمارين لا تدعو إليها ضرورة و إنما هي أثر من آثار الإتجاه التعلمي في الدراسة النحوية ، و ينبغي أن نفرق بين عمل الباحث و عمل المعلم ، على أن هذه التمارين قد فتحت باب الألغاز و الأحاجي ، و قد ألفو فيه و نظمو و شغلو به و شغلو الناس [2].

و قامت بينهم بسببه الخلافات ، ولكن ليس في ذلك من فائدة ترجى إلا أن يكون لعبا باللغة ، و كأن النحاة قد اعتقدوا أنهم أدو واجبهم ، و أنه ليس بعدما وصلو إليه زيادة .

[1] : الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، ص 140

[2] :من هذه المؤلفات : الألغاز النّحوية ، و موقد الأذهان و موقظ الوسان لإبن هشام .

المبحث الأول : تعريف العلة و تطورها :

عد بعض العلماء العلّة أصلا مستقلا من أصول النحو ، وأعدها آخرون ركنا من أركان القياس ، لا يتم إلا بها ، فهي التي تجمع بين المقيس و المقيس عليه و بمقتضاها يجب للمقيس حكم المقيس عليه .

أولا : مفهوم العلة :

* **لغـة** : قال الجوهـري (400 هـ) : " العلل الشرب الثاني ، يقـال ، علل بعـد نهل و عله يعله و يعلّه : إذا سقاه السقية الثانية ، و التعليل : سقى بعد سقي و جني الثمرة مرة بعد أخرى .

وعلّ الضارب المضروب : إذا تابع عليه الضرب .

و العلّة المرض ، و حدث يشغل صاحبه عن وجهه ، كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا ، منعه شغله الأول " [1]

و الجوهري يوضح من خلال هذا التعريف أنّ العلّة وقوع أمر بعد أمر ، يشغل عن الثاني ، فيتغير معه الحال فيصبح كالمؤثر فيه ، و قال إبن منظور (711 هـ) :

يقال " هذه علّة لهذا أي سبب " [2]

فكأنّ التعريفات يجمعهما معنى مشترك و هو وقوع حيث بعد حدث آخر ، فيتغير من شأن لآخر من القوة إلى الضعف .

---

[1] : معجم الصحاح ، للجوهري ، إعتنى به خليل مأمون شيخا ، دار المعرفة ، بيروت ، ط/3 سنة 2008 ص 738.

[2] : لسان العرب ، إبن منظور ، مادة (علل) مج 11 ، ص 558

* **العلّة إصطلاحا :**

لقد قدّم النّحاة و اللّغويون عدة تعريفات إصطلاحية للعلّة تقتر أحيانا فيما بينها و ممّا ذكره الشريف الجرجاني بقوله : " العلّة هي ما يتوقف عليه وجود الشئ و يكون خارجا مؤثرا فيه " [1]

و يوضح لنا التعريف أن العلّة هي تفسير الظّاهرة اللغوية ، و شرح الأسباب التي معلتها على ما هي عليه .

و ذكر الزّجاجي أنها " العلل المستنبطة أوضاعا و مقايس " [2]

و الزجاجي من خلال هذا التعريف يريد أن يوضّح لنا أنّ العلة النحوية عنده هي المؤثر و هي ما يثبت الحكم بها.

و قد عرفها إبن الأنباري بقوله :

" العلّة دليل على الحكم يجعل جاعل ، فصارت بمنزله الإسم العام " [3]

فمن خلال هذا التعريف يتبين لنا أن جاعل النّحو هو الباحث النحوي لتأييد الحكم الموجود في النص .

---

1 : أصول الدرس النحوي في أمالي إبن الحاجب ، سليمان عودة أبو صعيليك ، دار المأمون ، عمان ط 1/ 1431 هـ - 2010 م ص 125

2 : الإيضاح في علل النّحو ، الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم ، تحقيق مازن مبارك ، دار النفائس ، لبنان ط/6 1996م ص 64 .

3 : لمع الأدلة إبن الأنباري ص (113) .

أما العلّة في النّحو :

هي الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في إتخاذ الحكم بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النّحويون أنّ العرب لاحظه حيث اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير [1].

ثانيا : تطوّر العلّة :

إن الإنسان بفطرته ميّال نحو معرفة ما خلف الظّواهر و الأشياء أي الأسباب التي تسبّبت في ظهور شيء ما أو ظاهرة ما ، إذ لمّا كان من طبيعة الإنسان منذ طفولته أن يسأل عن سبب لكلّ ما يراه ، سبب وجوده و سبب نشوء ما يحيط به من مظاهر الحياة و يبحث عن علل لها تفسيرها ، و تربط 1 ، لا يتجاوز ذلك إلى التّأثير فيها بالتّغيير و التّنديل ، فإنّه قد مرّ بمراحل طويلة من التّطور [2] .

كذلك نذهب إلى أنّ المدارس النّحوية جميعا منذ الخليل قد أخذت بمبدأ العلّة ، فكلّ حكم يعلّل ، و كل ظاهرة نحوية كليّة أو جزئية لابدّ لها من علّة أوجدتها . و قد قسّم الدّارسون مراحل تطوّر العلّة النّحوية إلى ثلاث مراحل نجد من المهم تقصّيها و تتبّعها لمعرفة دور التّحليل النّحوي في البحث النّحوي و مدى نضجه .

1- المرحلة الأولى : و هي مرحلة نشوء التّعليل النّحوي التي يعدّ عبد الله بن أبي إسحاق الخضرمي (117 هـ) الأب الشّرعي له إذ هو قمّتها و نهايتها ، و في هذه المرحلة يمكن وصف التّعليل النّحوي

1 : المرجع نفسه ص 176

2 : أصول التّفكير النّحوي ،د علي أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ط1 2006م ، ص 149.

بالبساطة . إذ لم يكن يتجاوز حدود معناه اللّغوي ، و قد كان شيئا طبيعيّا بعد أن رأى علماء المسلمين حث القرآن على معرفة أسباب الظّواهر ، و اللّغة هي إحدى تلك الظّواهر الموجودة في الكون [1].

و قد قسّم التّعليل النّحوي ي هذه المرحلة بأنّه ليس إلاّ طرائق تمدّ النحّاة بشيء من المتعة النّفسيـة و الذّهنيـة للباحث و قفـة عند هذا الرّأي الّذي و سم التّعليـل أنّه فقط لإثارة المتعة النّفسية و الذّهنية لأنّه كان إجراء علمنا للوضع معايير التّقعيد و بيانها و عدم تركها مبهمة أمام متلقّي العربية الذين كان جلّهم من الأعاجم إذ لابدّ من إظهار العلّة التي قام عليها حكم لغوي ما لأنّ ملكة اللّغة عندهم مغايرة ، فإنّ إختراق أو تحوّل عن ملكتهم اللّغوية الأصلية بحاجة إلى صدمة (علّة) لإحداث فجوة في وعيهم لإدخال ملكة اللّغة الجديدة التي يرومون تعلّمها ، و قد إتّسم التّعليل في هذه المرحلة بما يأتي :

أ. **جزئية الموضوع و النّظرة** : إذ لم يتنـاول التّعليل في هذه المرحلة إلاّ قضايا جزئية ، و مسائل فرعية و النّحاة في تعليلاتهم لا يرتبطون بغير القضيّة التي يعلّلونها ، و لا ينظرون إلى غير الجزئية الّتي يسوغونها[2].

ب. **التّوافق مع القواعد** : ممّا يؤشّر على التّعليل النّحوي من سمات هو الإتّساق بين التّعليل و القواعد النّحوية التي توصّل إليها نحّاة هذه المرحلة ، فليس ثمّة تناقض بين التّعليل و بين ما توصّلوا إليه من

1 أصول التّفكير النّحوي،د.علي أبو المكارم، ص 150.

2 أصول التّفكير اللّغوي ، د . علي أبو المكارم 167 .

قواعد بل أكثر من ذلك فإنّ التّعليل ليس إلاّ تبريرا للقواعد و اساغتها ، ثم شرحها لبراعتها من ناحية و لأهدافها من ناحية أخرى [1] .

و ربّ سائل يسأل : ما ذا يمكن أن تكون وظيفة التّعليل إذا لم يشرح و يسوغ و يظهر بواعث الأحكام النّحوية ؟ و الجواب هو أنّ لبعد القواعد النّحوية عن أذهان الطلاّب و متلقّى العربية ، عمد النّحاة إلى الإيضاح و الشّرح و التّبرير .

* **الوقوف عند النّصوص اللّغوية** : و تعني هذه السمة أنّ النّحاة حينما كانوا يعلّلون لا يتقاطعون مع النّصوص اللّغوية أيّا كان مصدرها ، بل كانوا يجعلون التّعليل في خدمتها [2] .

إنّ البحث يرى أن الوقوف عند تلك النّصوص ما يسوغه إذ أنّ النّصوص الموقوف عندها كانت نصوص تمثّل الأنموذج الكلامي الذي لا تعتوره الضّعف ، أو يعتوره التّناقض هذا من حيث النّص القرآني الّذي هو المصدر الأوّل ، أمّا المدوّنة الشّعرية العربية فقط جهد العلماء من التّثبيت من صحّتها ، و كذلك النّص الحديثي الّذي أحيط بكثير مـن التّحولات و الإحترازات لأجل التثبّت من كل جزئيـة من جزئياته

2- **المرحلة الثانية** : تبدأ هذه المرحلة بتشكّل ملامحها بتلاميذ الخليل (175 هـ) و تنتهـي بالزّجاج (311 هـ) و هي من حيث الإمتداد الزّمني تشكّل مدّة قرن و نصف ، وقد ذهب الأستاذ علي أبو المكارم إل أنّ هذه المدّة لم تشهد تعصّبا ضدّ العربية [3].

1 المرجع نفسه 168 .

2 المرجع نفسه ص 169 .

[3]: أصول التفكير النحوي ، د علي أبو المكارم ، ص 172.

و يمكن القول إن الدّراسات اللغوية بعامة ، و النحوية بخاصة جاءت ردا على تلك التيارات المضادة يتمثل بالحفاظ على سلامة اللغة العربية إذ كانت بدايتها في واقع الأمر بدافع إقبال الأقوام الأعجمية الداخلية في دين الله أفواجا على تعلم العربية و قراءة القرآن الكريم [1].

و يمكن القول أن تشير هنا إلى أن هذه المرحلة قد إتسمت بميزتين أساسيتين هما :

1- الجمع بين الجزئيات المتفرقة .

2- ضم الجزئيات المتفرقة في إطار كلي يشملها .

فمن حيث يعلل النحوي قضية جزئية فإنه يحاول الوصول من خلال ذلك إلى قضية كلية من خلال الربط بين القضيتين و يمكن الإشارة إلى عاملي التأثير في مجرى الفكر التعليلي في هذه المرحلة و هما :

❖ مبدأ الخفة أو ما سماه النحاة بالتدقيق و قد إستندوا ذلك قاعدة تقول إلى ذلك على قاعدة تقول :

(إن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا ظهر المعنى بقرينة حال ، أو غيرها لم يجبح إلى اللفظ المطابق) [2]

❖ مبدأ الفرق ، و يراد به أن اللغة لحكمتها و أرادت أن تفرق بين الظواهر المتفرقة فاصطنعت لذلك أساليب متعددة .[3]

[1]: المرجع نفسه ، ص 173.

[2]: الصّاحبي في فقه اللّغة و سنن العرب في كلاهما ، أحمد ن فارس ، الناشر مكتبة السلفية ، القاهرة ط 1 1328 هـ - 1910م ، ص 15

[3]: أصول التفكير النّحوي ،د علي أبو المكارم ص 176 .

ولم تكن تعليلاته مستمدة من الفلسفة و لا ما يتصل بالفلسفة بل هي مستوحاة من روح و قائمة على جمهور الشواهد التي تجمعت لديه و هذه طائفة من تعديلات الخليل لتكون يدي القارئ شاهدا على ما نقول :

أ. (خشنت بصدره) فالصدر في موضع نصب و الباء قد عملت .

ب. هو "كائن أخيك " على الإستخفاف و المعنى هو كائن أخيك .

ج. نصبوا المضاف في النّداء نحو : يا عبد الله و يا أخانا و النكرة و " هو بعدك " و رفعوا المفرد كما رفعوا " قبل و " بعد " و موضوعهما واحد و ذلك قولك " يازيد و " يا عمر " و تركوه في التنوين في المفرد كما تركوه في " قبل ".[1]

فنرى أنّ التعليلات الخليل تتّسم بالبساطة و تتكئ على المادة اللغوية ، و تمتاز بأنّها قائمة على الحس العربي .

3- **المرحلة الثالثة** : و هي المرحلة الأكثر نضجا تقدما من تاريخ التعليل النحوي ، إذ صار علما له معاييره ، و مصطلحات ، و أصوله ، و تبدأ هذه المرحلة بعد الزجاج (311 هـ) و تحديدا يا بن السراج (316 هـ) صاحب كتاب (الأصول في النحو) الذي في تاريخ العربية فتحا كبيرا فضلا عن أن الدرس النحوي شهد تطورا واضحا بعد أن توطدت أركانه و تفرعت و تعددت مدارس ، و من الناحية المنهجية نجد أن التأليف النحوي صار مستقلا ، و أفردت له عنوانات خاصة ، و كذلك مصنفات مستقلة و هذا يفض إلى الإستنتاج بأن التعليل النحوي بدءا كان ممتزجا النحو حتى هذه المرحل التي إستقل فيها عنه منهجا و تأليفا .[2]

[1]: أصول النّحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي ، د بكري عبد الكريم ص 59 .

[2] : ينظر أصول التفكير النحوي ، د أبو المكارم ص 178.

كذلك من الطبيعي جدا أن نلفي ظلال المنطق الأرسطي الذي أثر في مجمل الفكر العربي الإسلامي حاضرة في التعليل النحوي الذي تأثر بذلك المنطق بشكل مباشر ، أو غير مباشر على مستوى التّنظير و التطبيق .

و في هذه المرحلة إنصب إهتمام النّحاة في تعليلاتهم على أمرين هما :

- ❖ الربط بين الأحكام و العلل .
- ❖ التنسيق بين العلل النّحوية .

و في هذه المرحلة المتقدمة من تاريخ العلل النّحوية نشأت أنواع من العلل هي (العلل القياسية ، العلل التعليمية ، العلل الجدلية) و قد أحصيت الأخيرة حتى بلغت نحو (أربع و عشرين) علة [1].

و هنـا نجد من المفيد أن نفـرج على ما طرحتـه الدّراسات النّحوية هل عرق العرب كلامهم مواطب العلل ؟

و إلى أي مدى كان تطبيقا في الواقع اللّغوية على الرغم من أن للبحث رأيا يذهب فيه فيه إلى عدم وجود دليل على أن العرب قد علمت علل كلامها ، و وصف ما ورد من إشارات بأنه ، دعاء على العرب [2].

غير أن الواقع اللغوي يشير إلى أن العرب كانت تعي تمام الوعي حينما كانت تضع الكلمة في موضعها ، و إن لم يكن ذلك ظاهرة إلى الحد الذي يبدو معه بكل وضوح .

---

[1]: الاقتراح في علم أصول النّحو ، السيوطي ص 83.

[2] : التعليل النّحوي في الدّرس اللّغوي القديم و الحديث ، خالد بن سلمان بن مهنا الكندي ، دار المسيرة ، اللأردن ، ط 1 ، 2007 م -1427 هـ ص 158.

المبحث الثاني : أنواع العلّة عند النّحاة .

أولا : العلّة عند سيبويه :

يعد سيبويه بوصف أول عالم نحوي جمع علل في مؤلف واحد حيث كانت أقسام العلّة عنده كالآتي:

* علّة التخفيف :

حيث يهرب من نقل اللّفظ ، إلى حفّته و مثال ذلك :

حدف حرف الجر في النحو (لقيته أمس) إنما أصلها لقيته بالأمس و هي أبرز علل الكتاب .

* علة كثرة الإستعمال :

و هي مرتبطة بعلة التخفيظ ، فكثرة إستعمال التركيب يعرّضه للتغيير طلبا للخفة ، و مثال ذلك :

ترخيم المنادى لكثرته في كلامهم و هذه العلّة يمكن ربطها بعلّة الإختصار .

* العلة القياسية .
* علة معنى .
* علّة الإستغناء .
* علّة التوهم .
* علّة العوض .
* علّة طول الكلام .

* علّة النية .

* علّة المشابهة .[1]

و قد كانت تعليلات سيبويه في كتابه بعضها للفرق و بعضها للمشابهة عن العلل المنطقية .

ثانيا : العلّة عند الزّجاجي :

ذكر الزّجاجي من خلال كتابة الإيضاح في علل النّحو أن العلل مستنبطة و هي ثلاثة أقسام : علل تعليمية : الغرض منها التّعليم : و علل قياسية : الغرض منها البحث عن حكمة العرب ، و هذه مهمة الباحث فيّ ، و علل جدلية نظرية : و هي فلسفة لغوية بعيدة عن زوج اللغة و طبيعتها .

فهو يقول عن العلل التّعليمية :

فهي التي يتوصل لها إلى تعليم كلام العرب ، لأنّنا لم نسمع نحن و لا غيرنا كل كلامها منها الخطــأ ، و إنما سمعنا بعض فقسمنا عليه نظيره و يقدم مثالا لذلك فيقول من ذلك أنا لما نسمع : " قام زيد فهو قائم " و " ركب عمرو فهو راكب " [2].

فهذا و ما أشبهه من نوع التعليم ، و به ضبط كلام العرب و نخلص من ذلك إلى أنّ العلة التعليمية هي الضرب العملي التعليمي الذي يجب أن تشغل به من يرغب في تعلم اللغة .

[1] :انظر الاستدلال النّحوي في كتاب سيبويه و أثره في تاريخ النّحو ، أمان الدّين حتحات نقلا عن إبرام الحكم النّحوي عند ابن جنيّ، شذى جرّار ص 132.

[2]: الإيضاح في علل النّحو ، الزّجاجي ص 64.

و **أما العلل القياسية** : فيقول عنها ، و أما علته القياسية فأنه يقال : " لم نصب زيد ب (إنّ) في قوله (إنّ زيدا قائم) ، ولم وجب أن تنصب (إنّ) الإسم ؟ و الجواب في ذلك أن نقول : لأنها و أخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول ، فحملت عليه و أعلمت إعماله لما ضارعته فلمندوب بها مشبه بالمفعول لفظا ، فهي تشبه من الأفعال ما قدّم مفعوله عن فاعله نحو (ضرب أخاك محمد) و ما أشه ذلك .

و **أما العلل الجدلية النظرية – و هي القسم الثالث –** : و أما العلل الجدلية النظرية فكل ما يعتل في باب (إنّ) بعد هذا و يمثل ذلك بقوله : " فمن أي جهة جابهت هذه الحروف الأفعال ؟ و بأي الأفعال شهتمّموها ؟ بل أن الماضية أو المستقلة أو الحادثة في الحال ؟[1]

فمن خـــلال هـــذا المثـــال يوضـح أن هذه الأسئلـة و ما شابهها تدخـل في الجـدول و النظر للتسيير و التوضيح .

ثالثا : العلّة عند إبن جنّي :

يرى إبن جني في الخصائـص أنّ علل النّحو منها ما هو سبب حقيقي موجب لأنّ الحس يسانده ، و لا يمكن أن يطبق الذّوق العربي غيره ، و منها ما هو أسباب غير موجبة للحكم .

يقول في ذلك " إن علل النّحويين على ضربين : أحدهما واجب لا بدّ منه لأنّ النفس لا تطبق في معناه غيره ، و الآخر ما يمكن تحمله ، إلا أنه على تجسم و إستنكراه . الأول قلب الألف واوا

[1] : المرجع نفسه ص 65 .

للضمّة قبلها ، و ياء للكسرة قبلها ..... أما الواو نحو قولك : في سائر سويئر ، و أما الياء فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس و تكسير : " قريطس و قراطس .... فهذه علة برهاني و لابأس فيها ، و لا توقّف للنفس عنها ، و ليس كذلك قلب واو عصفور و نحو ياءا لذا إنكسر ما قبلها ، نحو عصيفير و عصافير ألا ترى أنه يمكنك تحمل المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة ، و ذلك بأن تقول :" عصيفور و عصافور ، و كذلك نحو .....موزار و موعاد ...."[1]

❖ **علة موجبة :**

وهي علّة مبناها على الإيجادها ، كنصب الفضلة و جو المضاف إليه [2].

فهو هنا يرى أنّ أكثر العلل للإيجاب ، و ذلك على ما تقتضيه صناعة النحو .

❖ **علّة مجوّزة :**

و هي في الحقيقة السبب ، فهي تقضي إلى الحكم ، و لا يثت بها ، و من ذلك أسباب إلا ماله فإنها علّة الجواز لا الوجوب ، و كذا علّة قلب واو (وقيت) همزة و هي كونها انضمت ضمّا لازما

و في هذا المثال أنه يجوز إبقاؤها واوا فعلتها مجوّزة لا موجبة .

و الذي نذهب إليه أن قول إبن جنى هو الصواب ، لأنّ من العلل ما هو قرائن فقط و ليست أسبابا حقيقية للظاهرة ، و لأنّ الزجاجي نفسه قد قسّم العلل إلى تعليمية و قياسية و جدلية ، و هو تقسيم يدلّ على أنّ بعض العلل غير موجبة .

---

[1]:الخصائص ، ابن جنى ج1 ص 88

[2]: إبرام الحكم النّحوي عند ابن جنى ، شذى جرار ، دار اليازوري العلمية ، عمّان ط 1 2006 ص 130.

رابعا : أقسام العلّة السّيوطي :

إكتفى السيوطي بذكر المشهور من أســـام العلل و التي جاء على أربعة و عشرون قسما ممثلا و شارحا و من هذه العلل ما يلي :

- **علّة السّماع** : و مثال هذه العلة قولهم :

إمرأة ثديا و لا يقال رجل أنثى ، ليس ذدلك علّة سوى السّماع .

- **علّة التّشبيه** : مثل إعراب المضارع لمشابهته الإسم ، و بناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف .

و كذلك من العلل : علّة الإستغناء ، علّة الإستقلال ، علّة الطرق ، علّة التوكيد ، علّة التعويض ، علّة النقيض ، علّة جمل على المعنى ، علّة المشاكلة ، علّة المعادلة ، علّة المجاورة ، علّة الوجوب ، علّة الجواز ، علّة التخفيض ، علّة ، الأصل ، علّة الأولى ، علّة دلالة الحال ، علّة إشعار ، علّة تضاد ، علّة التحليل .

و هناك علل أخرى ذكرها السيوطي و من ذلك : علّة الفصل ، علّة التناسب ، علّة المجانسة ، علّة الفصل ، علّة الوضع ، علّة الكراهة ، طول الكلام ، علّة رعاية الفواصل ، علّة الإهتمام ،علّة التنبيه على زيادة القبح .... إلخ [1]

و الذي نراه في تعليلات السيّوطي أنه تأثر بالمؤثرات الخارجية بالإضافة إلى إعتمادة على ما كتبه النحاة السابقون و إفادته من مؤلفاتهم .

[1]: الإقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي ص 71.

المبحث الثالث : موقف إبن مضاء من العلل :

لا تقتصر ثورة إبن مضاء على إلغاء القياس ، بل يتعدّى ذلك إلى إبطال العلل أيضا ، و لكنّه لا يعمد إلى إلغاء العلل جملة ، بل يحاول إلغاء الثواني و التوالث .

1) **دعوته إلى إلغاء العلل الثواني و التوالت** : العلّة النّحويــة هي تفسيـر ظـاهرة من الظواهر اللغوية و توضيح الأسباب التي أتت إلى وجودها[1] .

و العلل النّحوية على ثلاثة أضرب علل تعليمية و قياسية و جدلية [2] لكن التعليل في رأي إبن مضاء القرطبي ينقسم إلى نوعين :

النوع الأول أسماه " العلل الأول " و النوع الثاني أطلق عليه " الثواني و الثوالت " و هو إذ يحدد هذين النوعين لا يحددهما بتعريف دقيق بل يمنع أمامنا جواز ذلك مهمتهما في النص اللغوي ، و يرى الفرق بين العلل الأول و العلل الثواني أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك بالنظر و العلل الثواني هي المساغنى عنها في ذلك [3].

و ممّا يدعم هذا الرأي قله : " و مما يجب أ يسقط من النحو العلل الثواني و الثوالث ، و ذلك مثل سؤال السائل عن (زايد) من قولنا (قام زيد) و لم رفع ؟ فيقال لأنه فاعل مرفوع ، فيقول : و لم

[1] : نظرية العامل في النّحو العربي عرضا و نقدا ، وليد عاطف الأنصاري ، دار المتنبي ، الأردن ، د ط 1423 هـ – 2003 م ص 25.

[2]: الإيضاح في علل النّحو، أبو القاسم الزّجاجي ص 64 .

[3] : الرد على النحاة ، إبن مضاء القرطبي ص 131 .

رفع ؟ فيقال : و الصواب أن يقال له : كنا نطقت به العرب ثبت ذلك الإستقرار من الكلام المتوتر .... الذي يوقع العلم "[1].

و مثل هذا حديثه عن الممنوع من الصرف فالعلل الأول في ذلك الأسماء هي صفات المنع من الصرف ، التعريف و العجمة و التأثيث و التركيب المزجي و العدل و الجمع الذي لا نظير له و وزن الفعل المخص به أو الغالب فيه و الألف و النون الزائدتان المشتبهتان ألف التأنيث [2] ثم ذكر العلل الثواني بعد ذلك في قوله : " و الوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله ، ثقله لأن الإسم أكثر إستعمالا منه ، و الشيء إذا عاوذ اللسان خف و إذا قلّ إستعمالها فثقلت ، تمنعت ما منع الفعل من التنوين و صار الجر تبعا له " ثم قال " و ليس يحتاج من هذه إلا إلى معرفة تلك العلل إلى تلازم عدم الإنصراف ، و أما غير ذلك ففضيل " [3].

و من ذلك يتضح حكمة علة نوعي التعليل ، فالفاعل مرفوع وكفى كذا نطق به العرب ،و ثبت ذلك بالإستقرار من الكلام المتواتر و الإسم يمنع من التنوين بوصف حالته التي ورد عليها عن العرب و هذا الوصف هو العلة الأولى و هي مقبولة أما غيرها مرفوض ، لأنه فضل لا قيمة له رغم أن النحاة لحتفو كثيرا لعلل الثواني و ثوالث .

فإبن مضاء إذا يدفع بقو في مواجهة هذه الظاهرة التي أفسدت النحو ة حادت به عن أصـل وضعـه ، و يدعو صراحة إلى تخليصه منها .

---

[1]: المصدر نفسه ص 130 .

[2] : أصول النّحو العربي ، محمد عبيد ص130-131

[3]: الرد على النحاة ، إبن مضاء القرطبي ص 135.

2) **أقسام العلل الثواني عند إبن مضاء** : قسّم إبن مضاء العلل إلى ثلاثة قسم مقطوعة هـ و قسم فيه إقناع و قسم مقطوع بفساده [1].

ثم قسّم هذه الأقسام مشروحة بطريقة عملية ، قدمها في أمثلتها مبينّا فيها العلّة الأولى و الثانية ، و لم يحكم عليها بالقبول أو الرفض تاركا تلك لما سبق من رأيه من العلل الثواني عامة لكن هذه التسمية التي ساقها لهذه العلل قد تشعر بإعترافه بالنوعين الألين المقطوع به و ما فيه إقناع و قد يشعر هذا بتناقضه في رأيه إذ هناك بعض العلل الثواني التي لا يعترف بها في النّحو و نجد بكري عبد الكريم ساق لنا بعض الأمثلة في كتابه نحو قوله أن كال ساكنين إلتقيا في الوصل ، و ليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما محرك ، فإن قيل : ولم يتركا ساكنين؟ . أجاب بأن الناطق لا يمكنه النطق بهما ساكنين و كذلك تعليله لإعراب الفعل المضارع بشبهه بالإسم ، فإن قيليضرب لم أعرب ؟ قيل : لأنّه فعل أوله إحدى الزوائد الأربعة ، ولم يتصل به ضمير المؤنث و لا نون خفيفة و لا شديدة وكل ماهو بهذه الصفة فهو معرب فإن قيل : لم أعربت العرب ماهو بهذه الصفة ، فقيل : لأنه الإسم في أنه يصلح إذا أطلق للحال و الإستقبال فهو عام ، كما أنه الإسم ، في أنه يصلح إذا أطلق للحال و الإستقبال فهو عام ، كما أنّ زجلا و غيره من ذلك تعليله لإبدال الياء واوا في معاد و ميزان .[2]

و الدليل على ذلك أنّهما من (وعد) و (وزن) فاء الفعل واو و يقال في جمعهما (مواعيد و موازين) و في تصغيرهما (مو يعيد و مو يزين) فأبدل من الواو ياء تسكونها ، و إنكسار ما

[1] : الرد على النحاة ، إبن مضاء القرطبي ص 135 .

[2]: المصدر نفسه ص 136

قبلها و كل واو سكنت و إنكسرت ما قبلها ، فإنها تبدل ياء ، فإن قيل : لم أبدل منها ياء ، و لم تترك على حالها ؟ قيل : لأن ذلك أخف على اللسان .

غير أننا نجد أن هذه التسمية إصطلاحية لمظاهر العلّة : فالعلل المقطوع بها :

يفهم من معنى القطع الذي سماه و المقصود به قطع أسئلة السائل بهدها مثال ذلك : كل فعل في أوله إحدى الروائد الأربع و ما بعدها ساكنة ، فإنه إذا أمر حذف الحرف الزائد ، و تدخل عليه ألف الوصل فإن قيل : فلم دخلت عليه ألف الوصول ؟ فيقال : لأنه فعل أمر حذف من أوله الحرف الزائد ، وكل فعل أمر حذف من أوله يترك أوله كذلك؟قيل : لأنّ الإبتداء الساكن لا يمكن ، وهي ثانية [1].

و نفهم من هذه العلة ماهي إلا إكمال للعلة الأولى و إذا وردت قطعت شبهه من لا يزال يتطلع إلى شيء بعد الأولى .

أما ما فيه إقناع : فمعناه إقناع ذهني لأنّ العلل الثواني قد وردت لتعليل لمشابهة ذهنية ضعيفة بين حكمين فهذه العلل إقناع بضرورة المشابه فإن بطلت الضرورة التي إستدهتها إنهار الأساس الذّهني الذي جاءت من أجله ووجب أن تسقط من النحو لذلك سماه إن مضاء التعليل غير البيّن [2].

و في ذلك يقال : و مثال غير البين في قولهم : إن الفعل الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع ولم يتصل به ضمير المؤنث و لا النون الخفيفة و لا الشديدة فإنه معرب [3].

[1] : الرد على النحاة ، إبن مضاء القرطبي ص 132.

[2]: المصدر نفسه ص 133 .

[3] : الرد على النحاة ، إبن مضاء القرطبي ص 132.

ففي هذا المثال الذي قدمه لهذا النوع من التعليل أن العلّة الأولى فيه ما يكتفي فيه من وصف حالة الفعل المعرب ، أما العلّة الثانية هي تلك المشابهة للفعل المضارع بالإسم .

و ساق إبن مضاء بعد ذلك مستندات تلك المشابهة من تخصيص كل منهما بعد عمومه ودخول لام التوكّيد على كل منهما إلى غير ذلك مما ذكرته كتب النّحو [1].

أما العلل الفاسدة : فهي التي لا قيمة لها إطلاقا لا ترتبط بالعلّل الأول فتقطع تطلع السائل كالنوع الأول ، و ليس لها فائدة ذهنية لسدّ ضرورة مفعلة كالنوع الثاني ، و هي نوع من التمرين الذّهني في غير طائل [2].

و مثل إبن مضاء لهذه العلة بقول : " محمد يزيد " إن نون ضمير الجماعة المؤنث إنما حرك ما قبلها ساكن نحـو (ضربن) و (يضربن) و قال فيمـا /قبلهـا : " أنه أسكن لئلا تجمع أربع حركات لأن الفعل و الفاعـل كالشـيء الواحد ، فجعل سكون الحرف الذي قبل النون ، من أجـل حركة النـون ، و جعل حركة النون من أجل سكون ما قلبها فجعل العلّة بما هي علة له ، و هذا بين الفساد "[3] .

و أخيرا نجد إن مضاء قد أقر العلة التعليمية الأولى لإنهـا تحذف النص اللغوي لمعرفـة صحة نظمه و طريقة نطقه ، أما العلل الثواني و الثوالث فينبغي أن تسقط من النحو و ذلك لأنه لا حاجة بها ، كما أنها قد تتجوز اللغة لسد ضرورة ذهنية مفتعلة إلى حاجة لا قيمة لها إطلاقا .

---

[1] : أصول النّحو العربي ، محمد عبيد ص 133-134 .

[2] :المصدر نفسه ص 134 .

[3] : الرد على النحاة ، إبن مضاء القرطبي ص 137.

المبحث الأول : تعريف العامل و أنواعه

لقد إختلطت فكرة العامل بفكرة العلّة النحوية ، و ذلك عندما حاول النّحاة أن يضعوا ضوابط لكلا الغرب لكي يعرفوا مواضيع الجر و النصب، و الرفع و الجزم .

أولا : تعريف العامل :

من أهم تعريفات النحاة للعامل قول إبن بابشاد (ت 469 هـ) عيث عرّف العامل أنه هو ما عمل في غيره شيئا من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم ، بحسب إختلاف العامل " [1]

إذن نفهم من هذا التعريف أن الإسم يختلف آخره لإختلاف العامل .

و عرّف أبو عبد الله الدينوري (ت 490 هـ) العامل بقولـه : العامل ما أثـر في غيـره شيئـا من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم " [2] .

العامل هو التغيير الحاصل في آخر الكلمة من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم و ذلك نتيجة إختلاف العامل .

و عرّفه الشريف الجرجاني (ت 816 هـ) بقوله :

" ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب " [1]

[1] : أصول الدّرس النّحوي في أمالي إبن الحاجب ، سليمان عودة أبو صعيليك ، ص 160.

[2] : ثمار الصّناعة ، أبو عبد الله الدينوري ، تحقيق حنا جميل حداد ، الناشر وزارة الثقافة ، ط1 ، 1994 م ص 76.

إذن نفهم من تعريف الشريـف الجرجاني أن العامل هو ما يحدث التغييـر في أواخر الكلمـــات من رفع أو نصب و جرّ و جزم .

ثانيا : أنواع العامل : يقسم النّحاة العمل النّحوي إلى قسمين لفظي و معنوي ، أن العمل عندهم قد يكون ناشئا عن لفظ في التركيب بحيث يمكن نسبة العمل إليه ، و قد كون الباعث عليه معّن ذهنيا و لم يدل عليه في الكلام بلفظ من الألفاظ .

و إذا فالعامل اللفظي هو : " ما يكون للسان فيه حظ " .

أما العامل المعنوي فهو " ما يكون للسان فيه حظ ، و إنما معنى يعرف بالقلب " [2]

أولا : العوامل اللفظية السماعية :

1. الأحرف و تنقسم إلى :

أ. حروف تجر الإسم فقط و هي من ، إلى ، في ، الام ، رب ، عن ، على ، الكاف ، مذ ، منذ ، حتى ، واو القسم ، تاء القسم ، تاء القسم ، حاشا ، عدا ، خلا .

ب.الأحرف الناصبة للإسم و ارافعة للخبر و هي أن ، إن ، كأن ، لكن ، ، ليث ، لعلّ .

ج. حرفان يرفعان الإسم و ينصبان الخبر و هما لا و ما المتشابهان بليس .

د.حروف تنصب الإسم المفرد فقط و هي واو المعية و لا الإستئنافية و يا و أي و هيا و الهمزة للنّداء .

---

[1] : التعريفات ، الشريف الجرجاني ص 145 .

[2] : الإظهار ، البركري زين الدين محمد بن بير علي ، ضمن مجموعة رسائل في النحو ، ط1 ، 1279 م ص21.

هـ. حروف تنصب الفعل المضارع و هي أن ، لن ، لما ، لام الأمر و لام النافية[1].

2. الأسماء :

أ. أسماء تجزم الأفعال على معنى الشرط و الجزاء و هي : من ، أن ، مق ، مهما ، أينما ، أين ، حينما ، إذما .

ب.أسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز : و هي كم ،كأين ، و كذا و عشرة إذا ركبت مع إثنين إلى تسعة [2].

ج. أسماء الأفعال و تقسم إلى قسمين :

1. أسماء الأفعال الناصبة و هي : رويد ، بله ، ها ، دونك ، عليك حيهل

2. أسماء الأفعال الرافعة و هي : هيهات ، شتان سرعان [3]

3. الأفعال و هي :

أ. الأفعال الناقصة و هــي التي تدخل على المبتـدأ أو الخبر فترفـع المبتـدأ أو تنصب الخبر و هي كـان و أخواتها (أصبح ، أمسى ، أضحى ، ظل ، بات ، مازال ، ما برح ، ما فتئ ، ما أنفك ، ما دام و ليس) .

ب. أفعال المدح والذم و هي ترفع المعرف بلام التعريف و يأتي بعده إسم مرفوع ، وهو المخصوص بالمدح و الذم و هي نعم ، بئس ، ساء ، حبذا .

---

[1]: الزّمخشري و جهوده في النحو ، سالم نادر عطية أبو زيد ص 190.

[2]: الحذف و التقدير في النحو العربي ، د علي أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ط1 ، 2007 م ،ص 25 .

[3] : المرجع نفسه ص 47 .

ج. أفعال الشك و اليقيـن و أفعال القلوب و هي: علمت ، رأيت ، حـدث و ظن و هي للبحتين ، و حسبت و خلت ، و ظننت للشك ، و زعمت متوسعة بين الستة .[1]

أولا : العوامل اللفظية القياسية و هي :

الفعل بأنواعه ماض و مضارع ز أمر و إسم الفاعل ، إسم المفعول ، الصفة ، المشبه ، المصدر ، الإسم المضاف و الإسم التام مثل رافو ، خلا .[2]

ثانيا : العوامل المعنوية :

و إلى جوار العوامل اللفظية التي سبق بيانها يوجد عدد من العوامل المعنوية يرى النّحاة أن لها من التأثير في معمولها ما للعوامل اللّفظية ، فهي ترفع و تنصب و تجر أيضا .

1.رافع المبتدأ و العامل فيه هو الإبتداء ، و هو التعريف من العوامل اللّفظية .

2. رافع الفعل المضارع ، و العامل فيه هو وقوعه موقعا يصلح للإسم [3] و هذه العوامل المعنوية الفعلية هي التي أدت إلى التوعّر ، و التأويل و هي التي كانت السبب في الجدال و النقاش بين النّحاة .

[1]: الزّمخشري و جهوده في النحو ، سالم نادر عطية أبو زيد ص 192.

[2]: الحذف و التقدير في النحو العربي ، د علي أبو المكارم ص 32 .

[3]: همع الهوا مع في شرح جمع الجوامع في علم العربية ، جلال الدين السيوطي ج1 ط1 1327 هـ ص 195 .

على الرغم من أنّ شيئا لم يصل إلينا من دراسات مسجلة للنحو العربي ، في عصر البعثة النبوية فإنّ الروايات التي نقلتها الكتب القديمة في هذه الفترة في إصلاح اللحن أو الخطأ اللغوي ، ثم في طرف بعض المسائل اللغوية و الظواهر النّحوية للنقاش و التحليل و إبداء رأي و التعليل ، غير أن موضوعات الدرس لم تكن معددة أو مترابطة و لا سائرة على منهج معّين .[1]

و لعلّ أهم أثر بين أيدينا يبلور هذه الجهور هو آراء الخليل التي يثبتّها سيبويه في كتابه ثم في كتاب سيبويه نفسه .

أولا : آراء الخليل في العامل (آراء تعليلية)

ذهب الخليل أنّ وراء كل رفع أو نصب أو جر أو جزم في الأسماء و الأفعال عامل يعمل فيه أي لابد من وجود فعل أو أداة لفظية كانت ، أو معنوية تفسر الحركة التي يحملها الإسم أو الفعل المعرب ، و ترتبط بوجودها فقد مضى الخليل يقدر لكل عبارة تقتضي التفسير عاملا يكشف عن معناها [2].

فاللغة لغة العربية لغة القصد و الإيجـاز و أسلوبها يقــوم على الإشارة الموجبة و يجتـزئ بالحـذف و يتكئ على التقديم و التأخير لذلك كان الخليل يلجأ إلى تقديم العوامل قصد توضيح ما قد يعسر فهمه على الناس إذ ليس اليسير علينا أن ندرك حقّ الإدراك معنى الآية الكريمة :" و المؤمنون يؤمنون بما

[1]: أصول النّحو العربي في ضوء مذهب إبن مضاء القرطبي ، دبكري عبد الكريم ص 119.

[2]: المدارس النّحوية ، شوقي ضيف ص 34.

أنزل إليك ، وما أنزل من قبلك و المقيمين الصلاة ، و المؤتون الزّكاة المؤمنـون بالله و اليوم الآخر أولئك سنؤتهم أجرا عظيما " [1] لقد كان من حقّ المقيمين الرفع لو كانت معطوفة على ما قبلها و لكنّها جاءت منصوبة و يقف الخليل على سر نصب هذه الكلمة ، حيث يبرّر الجانب الخفي فيها .

يقول سيبويه في باب ما ينصب في التعظيم و المدح " زعم الخليل أنّ نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدّث الناس و إلى من تخاطب بأمر جهلوه و لكنّهم قد علمــوا من ذلك ما قد علمته فجعلته ثناء و تعظيما و نصبه على فعل لا يستعمل إظهاره و هذا شبيه بقوله : " بني فلان تفعل كذا أي أنّ بني منصوب على الإختصاص " [2] .

و يحلّل قول حسان بن ثابت :

لا بأس من طول و من عظم جسم البغال و أحلام العصافير [3]

و يوضح أن الشاعر لم يرد يشتـم القوم و لكنّه أراد أن يحدّد صفاتهـم و يفسر أحوالهـم كأنه قال : أما أجسامهم فكذا و أما أحلامهم فكذا و لو جعلته شبها فصبته عل الفعل لكان جائزا .

[1]: سورة النّساء الآية 162.

[2] : الكتاب ، سيويه ، تحقيق عبد السلام هازون ، ج 1 ، دار القلم ، القاهرة ، ط2، 1966 م – 1967 م ص 291.

[3] : حسان بن ثابت الأنصاري شاعر النبوّة و الإسلام ، در حاب عكاوي ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ط 1 ، 1996م ص116.

و الذي يجدر ملاحظته هو أن الخليل لم يجعل العوامل تتجاوز حد التوضيح و الإعانة على الفهم ، فإن تعارضت مع ما يقتضيه المعنى إقتصر تأثيرها على اللّفظ دون المعنى .

فالآية الكريمة " قل كفر بالله شهيدا بيني و بينكم " [1] هي عنده في تأويل كفى بالله بالرفع و لكنّك لما أدخلت الباء عملت . و كان يرى أن " إنّما " لا تعمل فيما بعدها كما أن رأى بضم الهمزة إذا كانت لغوا لم تعمل فجعلوا " هذا " نظيرها من العمل .

و لاحظ الخليل أنّ " إنّ " تجزم فعل الشرط كما تجزم جوابه و إن هي أم حروف لأن " إن " هي الوحيـدة التي لا تفارق الجزاء أما الأدوات الأخرى فقد يتصرفن فيكن إستفهاما ، و منها ما يفارقه " ما " فلا يكون فيه ، الجزاء.[2]

ثانيا : العامل عند سيبويه

لا أن ملازمة سيبوية للخليل الذي يعد بحق واضح النّحو العربي في صورته المركبة سواء من حيث عوامله و معمولاته أو من حيث ما فيه من شواهد ، و علل و أقسية و وقوفه الطويل على ما تهيّأ له من هذه الشواهد و العلل و على ما أثر عن أستاذته و أسلافه من مجهود ذهني في هذا الميدان أقول لا جزم أن

[1] : سورة النساء الآية 166.

[2]: الكتاب ، سيبويه ،ج1، ص 508.

هذا كله قد جعله يتمثل نظام اللغة العربية و هيأتها و وظائفها في ثنايا الكلام فعزل عن النحو كثيرا من القضايا البعيدة عن ميدانه و مهد بذلك الطريق للمباحث النحوية الخالصة [1] .

و ما تهافت النّحاة على الكتاب و أقوالهم المأثورة فيه إلا مصداق لما نقول فهو أشبه النبع الغزير و كل ما نشأة حوله و ما بعده من علوم لغوية يشبه الدوامة التي تستمد منه مياهها للسير فيما رسمه لها العلماء من إتجاهات فهو مستودع كبير للتراكيب العربية و الإصلاحات اللغوية و الشواهد الأدبية و كنز عظيم للأمثلة النحوية و الصرفية يجد فيها علماء النّحو و الصرف قديما و حديثا ما هو في حاجة إليه شرح قواعدهــم و الإستـدلال على ما يقــرّون و إذا كان الكتاب بهذه المنزلـة الرفيعـة في مكتبتنـا النّحوية و إذا كان شأن الدرس النّحوي بعد سيبويه على ما رأيت من تعمق في البحث و توسع في الدرس فإنه يجدر بنا أن نقف على مسألة كانت هي الأساس الذي بني عليه سيبوية مباحثه النّحوية أعنى بذلك العامل .

كان هم سيبويه أن يضع قاعدة مطردة لضبط الكلمة إعرابا و وظيفة فلجأ إلى أقوال العرب الخلص يستخلص القاعدة النّحوية من ينابيعها الأصلية و يضعها في قالب أكثر تماسكا و أقرب إلى التقنين .[2]

[1] : أصول النحو العربي في ضوء مذهب إبن مضاء القرطبي ، د بكري عبد الكريم ، ص 119.

[2] : الكتاب ، سيبويه ج1. ص152.

و مادام العامل وسيلة لتصوير المعاني الماثلة في ذهن المتكلم و ضابط لتفسير الظواهر اللغوية و ما يطرأ عليها من تغيير فقد أو كل سيبويه في كثير من الأحيان مهمة هذا التفسير إلى الناطق العربي و كأنه يطمئن القارئ على ما إستنبطه من أحكام و قواعد هو نفس ما أراده العربي " فهو يعقد بابا خاصا لما جرى من الأمر و النهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل "[1].

و يمضي في تقدير العوامل المحذوفة لحشد من الأمثلة كقولك (زيدا) أي أوقع زيدا كقوله : " (الأسد ، الأسد) و (الجدار) إن شأت أظهرته فقلت (لا تقرب الجدار) و (أحذر الأسد) و لكنّه لما قدره من عوامل حتى لا يظن أنه إخترعها من نفسه فلا يلبث أن يقدم لك حجج هذا التقدير فيسارع لهذه العبارة (و هذه حجج سمعت من العرب و ممن يوثق به) (ومن ذلك قوا العرب في مثل من أمثالهم : اللهم ضجا و ذئبا إن كان يدعو بذلك على غنم رجل و إذا سألتهم ما يعنون قالوا (اللهم إجعل فيها ضجا و ذئبا و كلهم يفسرها ما ينوي) [2] .

حدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له : أما بمكان ذا و جاذا (و هو موضع يسمك به الماء فقال : بلى جاذا أي أعرف بها و جاذا " [3]

[1]: الكتاب ، سيبويه ج1، ص153.
[2]: المرجع نفسه ص 154 .
[3]: المرجع نفسه ص 155 .

و هكذا لم يحتج سيبويـه لتطبيــ+ق العامـل في الفلسفة أو المنطـق و لم يتكلف به التكليـف البعيد و ماله في ذلك و قد تجمع لديه حشد من الأشعار العربية تنيف على ألف بيت وطائفة من أقوال العرب يستمد منها أسس العامل الذي ظل مدار البحث النّحوي [1] .

و من هنا كان سيبويه لا يعلم العربية و قواعدها فحسب بل يعلم أيضا أساليبها و دقائقها التعبيرية فهو مثلا يتمت عن الفاعل و المفعول و كيف تبنّت الرتبة الإعرابية و ظيفة هذا و ذاك على الرغم من تقدم أحدهما أو تأخره في الرتبة ، يقول في باب الفاعل الذي يتعدان فعله إلى مفعول و ذلك قولك : (ضر عبد الله زيدا) فعبد الله ارتفع هنا لما ارتفع في (ذهب زيد) و شغلت " ضرب "كما شغلت " ذهب " و " انتصر زيد" لأنه مفعول به تعدى إليه فعل الفاعل و إن قدمت المفعول و أخرت الفاعل جرى في اللّفظ كما جرى في الأول و ذلك قولك : ضرب زيدا عبد الله لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما و لم ترد أن تشغل الفعل بأول منه ، و إن كان مؤخرا في اللّفظ .[2]

و يقارن بين عمل كان في الإسم و غيرها من الأفعـال إذ لا يجـوز مع كـان الإقتصار على الفاعل لم يجز في " ظننت " الإقتصار على المفعول الأول " لأن في الإحتياج إلى الآخر هنا كأنك في الإحتياج إليه ثمة و ذلك قولك "كان " و " يكون " ، " صار " و " دام " و " ليس " و ما كان نحوهن من الأفعال مما لا يستغن عن الخبر تقول "كان عبد الله أخاك " فإنما أردت أن تخبر عن الإخوة و أدخلت

[1]: الكتاب ،سيبويه،ج1، ص 156 .

[2]: المرجع نفسه ، ص124 .

كان لجعل ذلك فيما معنى و ذكرت أخاك عبد الله فقدمت و أخرت كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعل مثله [1].

أولا :رأي إبن مضاء القرطبي في العامل .

سدّد إبن مضاء دعوته ، أو أقل سهام ثورته إلى نظرية العامل ، التي أحلت كثيرا من جوانب العربي إلى عقد صعبة الحل عسيرة الفهم حيث يقول : " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحوي عنه ، و أنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك إدعاؤهم أن النصب و الخفض و الجزم لا يكن إلا بعامل لفظي ، و أن الرفع منها ما يكون بعال لفظي و بعامل معنوي و عبرّوا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا :" ضرب زيد عمرا " أنّ الرفع الذي في زيد و النصب الذي في عمر إنّما أحدثه ضرب " [2]

فعند النّحاة العامل اللّفظـي ماله صورة في اللّفظ و يؤثر فيمـا يقع بعـده مثل : إنّ و أخواتها ، و نواصب المضارع و جوازمه ، و حروفه الجر و سواها من العوامل اللّفظية [3].

و العامل المعنوي : ما ليس له صورة في اللّفظ ، و هو التعرّي من العوامل اللّفظية ، ومن أمثلة أنّ عامل الرفع في الفاعل هو الإسناد أي النسبة ، و هو عامل معنوي ، أو العامل فيه معنى الفاعليـة ، و كذلك قولهـم إنّ عامـل معنـوي ، أو العامل فيـه معنى الفاعليـة ، و كـذلك قولهـم إنّ عامـل الرفع في الإبتداء ، و هو عامل معنوي أيضا ، و نشير إلى أنّ البصريين و الكوفيين إختلفوا في عامل الرفع في

[1]: الكتاب سيبويه ج1 ص 124 .

[2]: الرد على النّحاة ، إبن مضاء القرطبي ، ص 76.

[3] : ينظر مصادر الثراث النّحوي ، محمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية د ط ، 2003 م ، ص 212-213

المبتدأ ، فذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر ، و الخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان ، و ذهب المصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالإبتداء و المبتدأ معا ، و ذهب إلى أنه يرتفع بالمبتدأ ، يرتفع بالإبتداء [1].

و جاء أيضا في كتابه " الرد على النحاة " " و أم القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطلا عقلا و شرعا ، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما القصد إيجاز ، منها شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله و لا يحدث الإعراب ، فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل فلا ينص " زيد " بعد " إنّ " في قولنا (إنّ زيدا) إلا بعد عدم إنّ فإن قيل بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة ؟ قيل : الفاعل عند القائلين به ، أما أن يفعل بإرادة ك الحيوان ، أما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ، و يبرد الماء ، و لا فاعل إلا الله عند أهل الحقّ ، وفعل الإنسان ، و سائر الحيوانات فعل الله تعالى كذلك الماء و النّار ، وسائر ما يفعل .... و أما العوامل النّحوية فلم يقل بعلمها عامل ، لا ألفاظها ، و لا معانيها لأنّها لا تفعل بإرادة و لا بطبع "[2].

و عليـه فإن مضاء ، يعتقد أن العوامل ذوات و أدوات تحضر و تغيب ، و تتحول من حال إلى حال ، و ليست العوامل النّحوية من ذلك في شيء ، لأنّها لا تعدو أن تكون علامات تسهل على المتكلم الإهتداء إلى الحركة المطلوبة .

و من القولين السّابقين نجد أنّ إبن مضاء إعتمد في رفضه نظرية العامل على الحجج التالية :

1. أنّ العامل ينبغي أن يكون موجودا حينما يقوم بعمله ، و العامل النّحوي يج أن ينسب إليه عمل ما ، لأنّ الإعراب لا يحدث إلا بعد إنعدامه فلا ينصب أي بعد الإنتهاء من نطقها [3].
2. إن العامل إما أن يعمل بالإرادة كالإنسان و الحيوان و إمّا أن يعمل بالطّبع كالماء و النّار و العامل النّحوي لا يعمل بالإرادة و لا بطبع [4].

---

[1] : الإنصاف في مسائل الخلاف ، إبن الأنباري مسألة 5 .

[2] : الرد على النّحاة ، إبن مضاء القرطبي ، ص 77-78 .

[3] : المصدرنفسه ،ص 78.

[4] : المصدر نفسه، ص 78 .

3.تؤدي نظرية العامل إلى تغيير كلام العرب ، و حطّه عن رتبة البلاغة لأنّها تدفع النّحويين إلى تقديرات لا يحتاج إليها الكلام بل هو تام دونها و مثال ذلك تقديرهم متعلقات المجرور نحو " زيد في الدار " ، إذ يزعم النّحويون أنّ في " الدار " متعلق بمحذوف تقديره : زيد مستقرّ في الدار ، الهلال في السّماء إذ يعلّقون " في السماء " المحذوف تقديره "كائنا في السّماء " [1].

كما أسند إبن مضاء رأيه إبن جنّي الذي جاء في كتاب الرّد على النّحاة حيث يقول : " و أما في الحقيقة و محصول الحديث ...

فالعمل من الرفع و النّصب و الجر و الجزم ، إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره ، فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الإحتمال ثم زاد تأكيدا بقوله لا لشيء غيره " [2]

فالعامل عند كليهما – إبن جنى و إبن مضاء – هو االمتكلم غير أنّ ا بجنّى لم يطرح من حسابه ما أطلق عليه النّحاة اسم العوامل اللفظية و المعنوية و ذلك لسببين :

* السبب الأول : " أن جعل عمل المتكلم مترتبا على تلك العوامل ، فهي مهدة له و ضرورية لوجوده " [3].

وفي كلام ابن جنى في الخصائص ما يؤكد هذا المعنى ، إذ بعد العبارة السابقة مباشرة – التي اقتصر عليها لإبن مضاء – أضاف – ابن جنى – " و إنما قالو ا : لفظي و معنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامه اللّفظ ، أو بإشتمال المعنى على اللّفظ "[4].

---

[1] : الرد على النحاة ،ابن مضاء القرطبي، ص 78 .

[2] : الرّد عل النحاة ، ابن مضاء القرطبي أبي العباس أحمد عبد الرحمن اللخمي القرطبي ،تحقيق ابراهيم البنا ،1399دار الاعتصام ،ط1 -1979 م ص 12.

[3] : أصول النحو العربي في نظرية النحّاة و ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث ، محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط 6 ، 1997 م ، ص 24 .

[4]: الخصائص ، إبن جنى أبو الفتح عثمان ت (392 هـ) ج1 ص 109

فآثار فعل المتكلم – مقتضى العامل – إنما تظهر لوجود اللفظ أو مصاحبة المعنى ، و هذا نفسه ما يقول به النّحاة عن العامل مع إختلاف العرض .

* السبب الثاني : " أن رأي إن إجتهاد عارض لم يضعه في موضع التطبيق بل كان فيما طبّقة سائرا مع التيار التقليدي العام ، القائل بالعامل و العمل ، أو بالرجوع إلى الكتاب الخصائص و غيره من كتب إن جنى لا يوجد لرأيه إمتداد في غير الموضع و رد فيه " [1]

أما ابن مضاء فقد جعل رأيه نهجا فكريا إلتزمه في كل ما عرض له من قضايا النّحو ، ففي حديثه عن العامل مثلا يقول : " علقت و لا يقول أعملت " و في " الفاء " و " الواو " و نصب الفعل بعدها يقول " الفعل ينصب بعدهما و لا يقول نصبته " و هكذا في كل ما قدمه من آراء لها صلة بالعامل [2] .

وعليه فإننا نجد أنّ ابن مضاء يرفض ما أطلق عليه اسم العامل مؤثرا أو هو بذلك يقف منفرد في جانب و النحاة في جانب آخر يجيرون نظرية العامل و عمله .

ثانيا : موقف إبن مضاء من قوانين العامل الذّهنية .

و سنتاول في هذا العصر آراء إبن مضاء في عض ما تعرض له من هذه االقوانين من جهد ذهني

أ. في الحذف :

صرّح إبن مضاء من موضع قوانين العامل وراء هذا النوع من التأويل ،إذ كان أساس الذي بنى عليه النحاة القول بالحذف ، ففي حذف الفعل في مثل (أزيدا ضربته) قال : " و هذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن (ضربت) من الأفعال المتعدية إلى المفعول واحد ، و قد تعدّى إلى الضمير ، و لا

[1]: الخصائص،ابن جنيّ،ج1 ص 110 .

[2] : الرد على النّحاة ، ابن مضاء القرطبي ص 94.

بدّ ل (زيد) من ناصب إن لم يكن ظاهرا فمقدّر ، و لا ظاهر فلم يبق الإضمار ، و هذا بناء على أنّ كل منصوب فلا بدّ من ناصب "[1] .

فهذا التصور الذهني لوجود الفعل مقدر في العبارة ، و أنّ العبارة ليست على ظاهرها بل هي مؤولة أو مقدرة بعبارة أو بعبارة أو أخرى يضاف فيها المقدر إلى الملفوظ و هذا عنده مرفوض .

لذلك إذا ظهر تقدير المضمر يغير الكلام عمّا كان عليه قبل إظهاره كقولنا " يا عبد الله " الذي إذا أظهر فعله تغير الكلام من الإنشاء إلى الخبر [2].

و رأي إبن مضاء القرطبي أنّ التقدير زيادة ، و ربـط بين الزيـادة المقـــدرة و نصوص القرآن فقال : " و إدّعاء زيادة معان فيه من غير حجة و لا دليل إلا القول بأن كل ما ينصب ، إنما ينصب بناصب ، و النّاصب لا يكون إلا لفظا يدلّ على معنى إما منطوقا ، أو محذوفا مردا ، ، ومعناه قائم بالنفس ، فالقول بذلك حرام على ما تبين له ذلك " [3]

فهو يدعو إلى الإلتزام بالنص كما نطقه المتكلم و ليس من حقّ أحد أن يزيد فيه ما لم ينطق ، أما هذا المبدأ فهو من عمل الذهن ، و ينبغـي ، ألا يفرض على النص ما ليس منه ، و معناه أنه يرفض التأويل و يرى بأنه حرام في كـلام الله تعالى ، و هو بذلك لا يجوز الحذف أو التقدير ، و بخاصة في القرآن الكريم .

---

[1]: الرد على النّحاة ، إبن مضاء القرطبي ص79 .

[2]: نظرية الأصل و الفرع في النّحو العربي ، حسن خميس الملخ ، دار الشروق ، الأردن د/ط2001 م ص 121.

[3] : الرد على النحاة ، إبن مضاء القرطبي ص 80

ب. **التّنازع :**

و يسمىّ أيضا باب الإعمال

حقيقية أن تقدم فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما ، أو فعل متصرّف و إسم يشبه ، و بتأخر عنهاما معمول غير سيء مرفوع و هو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى . و من أمثل قوله تعالى : " آتوني أفرغ عليه قفرا " [1].

فلفظ (قطرا) قد تنازع عليها كا الفاعلين (آتوني) و (أفرغ) و بهذا يقسم النحاة إلى قسمين :

قسم يرى أن الفـعل الأول و الناصب و هذا مذهب الكوفيين ، وقسم آخر يرى أن الناصب هو الثاني و البصريون [2].

أمّا ابن مضاء فيرى ان الإسم الموجود يتعلق بالثاني كما قال البصريون و لا يضمر في الاول بشيء على الاطلاق حيث يقول " و مذهب البصريين أظهر لأنه أسهل ، فإنّهليس إلا حذف ، ما تكرر في الثاني أ إظهاره على مذهبهم إن كان فاعلا ، و التعليق بالأول فيه إضمار "[3] .

و قد احتكم في رأيه على النصوص اللغوية مخكما إلى مستويين :

1. النصوص يؤيّد أنه ليس الأول فاعل ظاهر ، سواء أكان مضمرا أو محذوفا .

[1] : سورة الكهف الآية 96.

[2] : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، إبن هشام ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ج 2 ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت د ط د ، ت ، ص 189

[3] : الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ص 101

2. النصوص يؤيد رأي الكسائي المتفق مع رأي إبن مضاء [1]

باب التنازع من المسائل التي ثار عليها إبن مضاء ، و التنازع بكل ما فيه من خلاف و إضمار و صول مفترضة لتراكيب موهومة قد قام على قاعدين من قواعد العامل إحداهما أن لا يجتمع عاملان على معمول واحد و الأخرى كل عامل لا بدّمن معمول .

ج. **في الإشتغال :**

الإشتغلال هي إصطلاح النّحاة أن يتقدم إسم و يتأخر عنه فعل قد فعل في ضمير ذلك الإسم أو في سببه و هو المضاف إلى ضمير الإسم السابق و من أمثلته :

قولنا " زيدا ضربته " و ليس من الإشتغال نحو " ضربته زيدا "[2] و هو الإسم السابق الذي يعمل فيه العامل ، و يجب أن يكون متقدما على الفعل المشغول .

إن الاسم المشغول عنه إذا كان في سياق يلائم الرفع كأن يعطى على جملة إسمية أو يلي إحدى الأدوات المختصّة بالأسماء اختير رفعه ، و إن كان في سياق يلائم النصب كأن يعطف على جملة فعلية ، أو تسبقـه إحدى الأدوات المختصـة بالأفعال ، أختير فعليـة ، أملا إما إذا كان مجـردا ممّا يوجد نصبـه أو رفعه فإن الإختيار يكون قائما قائما على حسب الأغراض و الإيحاءات التي يراد تمكينها في السمع [3]

[1] : الرد على النحاة ،ابن مضاء القرطبي، ص101 .
[2] : شرح ابن عقيل ، تحقيق عبد المنعم خفاجي و آخرون ،ج1،القاهرة دط 1971م ص 295.
[3]: أصول النّحو العربي في ضوء مذهب إن مضاء القرطبي ، د بكري عبد الكريم ص 150 .

لم تكن نظرية العامل في باب الإشتغال محل رفض أو إعتراض سواء من طـرف البصريين أو الكوفيين ، و إنما القرطبي فهو بحكم رفضه لنظرية للعامل يحمل على أحكام الإشتغال ووجوه إعرابه و يثور على تقسيم النحاة لهذا الباب إلى ما يجب رفعه و ما يجب نصبه و ما يتربّح في الرفع و النصب و لكي يستطيع التعامل مع باب الإشتغال و إبداء رأيه في إلغاء العامل منه يلخص صور هذا الباب ثم تذكر الأمثلة التي يجب فيها النصب في نحو قولنا " زيدا أضربه " أو أضرب غلامه" و كذلك " زيدا مرر به " و في النهي نحو قولنا " زيد لا تهنه "[1] أما كيف يصنع بالإسم المشغول عنه في حالات رفعه و نصبه ، فالأمر هيّن ميسور عنده لأن الفعل لا يخلو أن يكون خبرا ، أو غير خبر ، و غير الخبر ، يكون أمرا نهائيا أو مستفهما عنه أو محضوضا عليه أو متعجّبا منه فإن كان أمرا فالإختيار فيه النصب كقوله : " زيدا أضربه ".[2]

و إن كان العائد على الإسم المقدم قبل الرفع ضمير رقع فإنّ الإسم يرتفع كما أنّ ضميره في موضوعه في موضوع رفع و لا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب ، و إنّما يرفعه المتكلم و ينصبه إتباع لكلام العرب و ذلك قوله : " أزيد قام " و قول الله تعال : " قل الله أذن لكم أم على الله تقترون ...." [3] و كذلك " أزيد ضرب أبوه عمرا " "و أزيد ضرب " و " أزيد ذهب به " لأنه في موضع رفع [4].

[1]: الرد على النحاة ، إبن مضاء القرطبي ص101

[2] : المصدر نفسه، ص 104

[3]: سورة يونس الآية 59 .

[4] : الرد على النّحاة ، إبن مضاء القرطبي ص 106.

و رأي إبن مضاء هنا واضح أن المتكلّم نفسه هو الذي يرفع ، و ينصب ، و مسند هذا الرأي هو كلام العرب ، فإنما يفعل ذلك إتباعا لما عرفه من نطقهم ، و كما هي عاداتهم في ذلك النّطق .

حيث يقول أيضا " و إن عاد ضميران أحدهما في موضوع مرفوع و الآخر في موضع ، منصوب أو أحدهما متصل المرفوع و الآخر متصل المنصوب كقولك : " أعبد الله ضرب أخوه غلامه " فلك في عبد الله الرّفع و النصب فإن روعي المرفوع رفع و إن روعي القاعدة نصب [1].

و هكذا يذهب إبن مضاء إلى أن باب الإشتغال بكامل أحكامه يمكن إجماله في القاعدة التالية :

إعراب الاسم المشغول عنه يتوقف على المشغول به ، أي على الضمير العائد على الإسم المتقدم ، فإن عاد عليه ضمير منصوب ، أو ضمير متصل لمنصوب نصب لأنّه في محل نصب و إلا رفع لأنه في مكان رفع " .[2]

و هذا إستنادا لكثير من الأمثلة تطرق لها إبن مضاء موضحا تصور النحاة لجمل الإشتغال أنّها جمل ناقصة لا تتم إلا بالمقدر فهي تتكون من الملفوظ و من المحذوف المقدّر .

د. الإضطراب في العامل:

[1] :الرّد على النّحاة ،ابن مضاء القرطبي،ص 106 .

[2] : لمصدر نفسه ص 106 .

يصّور هذا الإضراب بعبارتين قصيرتين تتعرّض لما ابن مضاء إحداهما وردت في آخر كتابه و هي :" و ممّا يجب يسقط من النحو الإختلاف فيما لا نفيد نطقا ، كاختلاف في علّة رفع الفاعل ، و نص المفعول (....) كاختلافهم في رفع المبتدأ ، و ناص المفعول فنصب بعضهم الفعل و عضهم بالفاعل ، و بعضهم الفعل و الفعل معا ، و على الجملة كلإختلاف فيما لا يفيد نطقا " [1]

فنمادج الإضطراب مثلا نجدها في العامل في عامل المبتدأ أو عامل المفعول و أما العبارة الثانية فوردت في كلام إن مضاء عرضا في التعليق على ما ناقش به مسألتي الإخفش في الإشتغال قال : " و حذف هذه و أمثالها من صناعة النحو مقوّلها و مسهّل ، ومع هذا فالخوف في أمثال هذه المسائل التي لايفيد نطقا أولى من الإشتغال بما لا يفيد نطقا ، كقولهم : بم نصب المفعول بالفاعل أو بالفعل أو بهما " [2] .

و هنا أيضا يتحدث عن إضطراب النّحاة حول عامل المفعول به و النتيجة التي يقصدها هي التخلي عن العامل لأنه يثقل كاهل النّحو .

[1]:الرد علة النّحاة ، ابن مضاء القرطبي ص 141 .

[2]: المصدر نفسه ص 111

خاتمة

و أخيرا على الرّغم من الإنتقادات التي وجّهت في النّحو العربي ، فلا أحد يستطيع أن ينكر قيمته و قدرة النّحاة الفائقة التي تصل أحيانا إلى حدّ الإعجاز ، فكثيرا منهم سعى لتسيير هذا النّحو و التّيسير لا يعني الثّورة عليه و هدمه ، لأنّ أقصى ما يمكن أن نجده في النّحو من عيوب لا تتجاوز عدّة نوافذ يمكن سدّها بما فتح الله علينا من علم في صرح نحونا الشّامخ ، من بين هؤلاء إبن مضاء ، و سار في هذا النّهج الكثير من المحدثين كإبراهيم مصطفى ، و شوقي ضيف ، و تمّام حسّان .

و من خلال دراستي هذه توصّلت إلى مجموعة من النّتائج كانت كالتّالي :

- إنّ مضاء شخصية لها مكانة علمية عالية رغم أنّها لم يكتب لها النّجاح في عصرها .
- إعتراض إبن مضاء على العلل الثّواني و الثّوالث لأنها تثقل النّحو ، لكنّه لا ينكر العلّة التّعليمية لما لها من فضل في الشّرح و التّتميم .
- دعوته إلى إسقاط التّمارين النحوية .
- رفض القياس العقلي و قبوله لقياس النّحو .
- ضرورة إلتزام النّص كما نطقه المتكلّم ، و لا يحق لأيّ كان الزيّادة على ما ينطق في النّص تقديرا أو تأويلا .
- العامل لا يعدو أن يكون أداة تسهّل على المتكلّم و السّامع التوجّه إلى الحركة المطلوبة و تصوّر المعنى الوظيفي للكلمة .
- رفض إبن مضاء نظرية العامل ، و وصل إلى أنّ المتكلمّ هو الذي يحدث الإعراب .
- إعتماده إلى حذف بابي (الإشتغال و التّنازع) من أبواب النّحو .
- إعتماده في كل ما سبق على أمرين هامّين هما :

التّنبيه على ما أجمع النّحاة على الخطأ فيه .

حذف ما يستغني النّحوي عنه .

قائمة المصادر و المراجع

1. القرآن الكريم .
2. ا لزّمخشري و جهوده في النحو ، سالم نادر عطية أبو زيد.
3. االكتاب ، سيويه ، تحقيق عبد السلام هازون ، ج 1 ، دار القلم ، القاهرة ، ط2، 1966 م – 1967 م .
4. إبرام الحكم النّحوي عند ابن جنى ، شذى جرار ، دار اليازوري العلمية ، عمّان ط 1 2006
5. ابطال القياس ، ابن حزم الظاهري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة جامعة دمشق ، 1960.
6. ابن مضاء القرطبي و جهوده النحوية ، معاذ السرطاوي ، دار مجد لاوي للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1 ، 1988 م .
7. أخبار النّحو بين البصريين ، السّيرافي ، بيروت ، د ط 1936 م ص 20.
8. أصول الدّرس النّحوي في أمالي إبن الحاج ، سليمان عودة أبو صعيليك .
9. أصول الفكر عند إبن مالك .، القياس . العلّة النّحوية ، الإجماع و الإستصحاب ، قواعد الإستدلال ، خلد سعد شعبان ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط 1 1427 هـ –2006 م
10. أصول النحو العربي ، محمد عيد ص 27.: المقدمة، ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط/3 1967.
11. أصول النّحو العربي في ضوء مذهب إبن مضاء القرطبي ، دبكري عبد الكريم .
12. أصول النحو العربي في نظرية النحّاة و ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث ، محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط 6 ، 1997 م.
13. أصول النّحو عند السّيوطي بين النّظرية و التّطبيق، عصام عيد فهمي أبو غريبية الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ط 1 2006 .
14. الإظهار ، البركري زين الدين محمد بن بير علي ، ضمن مجموعة رسائل في النحو ، ط1 ، 1279 م .

15. الإعراب في جدل الاعراب ، إبن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني دمشق ، ط 1 1957 م .
16. الأعلم الشنتمري ولد سنة 415 هـ و توفي سنة 476هـ.
17. الإقتراح في علم النحو السيوطي .
18. الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة المصرية ، بيروت د ط 1407 هـ، -1987م مسألة 62 .
19. انظر الاستدلال النّحوي في كتاب سيبويه و أثره في تاريخ النّحو ، أمان الدّين حتحات نقلا عن إبرام الحكم النّحوي عند ابن جنيّ، شذى جرّار ص 132.
20. أنظر طبقات فصول الشعراء ص 7 ، محمد سلام الجمحي (ت 231 هـ)
21. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، إبن هشام ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ج 2 ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت د ط د ، ت ، ص 189
22. الإيضاح في علل النّحو ، الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم ، تحقيق مازن مبارك ، دار النفائس ، لبنان ط/6 1996م.
23. الإيضاح في علل النّحو، أبو القاسم الزّجاجي .
24. بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، السيوطي ج1، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة، د/ط 1964.
25. بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، السيوطي ج2ص 203.
26. تاريخ الأدب العربي ،كارل بروكلمان، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف القاهرة د/ط 1974 .
27. التعليل النّحوي في الدّرس اللّغوي القديم و الحديث ، خالد بن سلمان بن مهنا الكندي ، دار المسيرة ، اللأردن ، ط 1 ، 2007 م -1427 هـ .
28. التّوقيف على مهمّات التّعريفات ، المناوي ، تحقيق محمد رضوان الداية ، دار الفكر ، دمشق ،ط 1 ، 2002 م ص595 .
29. ثمار الصّناعة ، أبو عبد الله الدينوري ، تحقيق حنا جميل حداد ، الناشر وزارة الثقافة ، ط1 ، 1994 م .
30. الحذف و التقدير في النحو العربي ، د علي أبو المكارم دار غريب ، القاهرة ط1 ،2007 م
31. الحركة اللغوية بالأندلس، البير مطلق، د/ط بيروت 1969 ص 148.

32. حسان بن ثابت الأنصاري شاعر النبوّة و الإسلام ، در حاب عكاوي ، دار الفكر العربي ، بيروت ، ط 1 ، 1996م ص116. ينظر مصادر الثراث النّحوي ، محمد سليمان
33. الخصائص ، إبن جنى أبو الفتح عثمان ت (392 هـ) ج1
34. الخصائص ، إبن جنى ج1.
35. الذيل و التكملة لكتابي الموصول و الصلة، ابو عبد الله المراكشي.
36. الرّد عل النحاة ، ابن مضاء القرطبي أبي العباس أحمد عبد الرحمن اللخمي القرطبي ،تحقيق ابراهيم البنا ،1399دار الاعتصام ،ط1 -1979 م
37. الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 1 1982م
38. شرح ابن عقيل ، تحقيق عبد المنعم خفاجي و آخرون ،ج1،القاهرة دط 1971م ..
39. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ج1 مكتبة دار الثراث ، د ط ، د ت.
40. الصّاحبي في فقه اللّغة و سنن العرب في كلاهما ، أحمد ن فارس ، الناشر مكتبة السلفية ، القاهرة ط 1 1328 هـ - 1910م ، ص 15 : أصول التفكير النّحوي ،د علي أبو المكارم
41. القاموس المحيط ، الفيروز بادي محمد بن يعقوب الفيروز بادي ،ج2 الشّيرازي ، الهيئة المصرية ، ط 3 ، 1397 هـ ، 1977 م.
42. القياس في اللغة العربي ، محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر ، القاهرة ط 1 1415 هـ - 1990 .
43. القياس في النّحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات ، أبي علي الفارسي ، دار الفكر ، دمشق ، ط 1 1400 هـ -1985م.
44. لسان العرب، ابن منظور مادّة (قيس) تحقيق عامر أحمد حيدر ،مج 6 دار الكتب العلمية ، بيروت ط 1 ، 2003 م -1424 هـ .
45. المدارس النّحوية ،شوقي ضيف، دار المعارف، ط2 القاهرة 1972.
46. معجم الصحاح ، للجوهري ، إعتنى به خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة ، بيروت ، ط/3 سنة 2008 .

47. المعجم الوسيط مجمّع اللّغة العربية ، مكتبة الشّروق ، القاهرة ، ج2 ط 4 ، 1425 هـ – 2004 م.
48. المقدمة، ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط/3 1967 ص (5-7).
49. النّحو العربي أصوله و أسسه و قضاياه و كتبه مع ربط بالدرس اللّغوي الحديث ، محمد إبراهيم عبّاد ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط 1 ، 1430هـ -2009 م ، ص38.
50. نظرية الأصل و الفرع في النّحو العربي ، حسن خميس الملخ ، دار الشروق ، الأردن د/ط2001 م .
51. نظرية العامل في النّحو العربي عرضا و نقدا ، وليد عاطف الأنصاري ، دار المتنبي ، الأردن ، د ط 1423 هـ – 2003 م .
52. نفح الطيب، المقري، تحقيق محي الدين عبد الحميد، ج2 دار الكتاب العربي، د/ط، ذات ص 283.
53. همع الهوامع شرح جمل الجوامع في علم العربية ، السيوطي ، عني بتصحيحه ، محمد بدر الدين النعساني ،دار المعرفة .
54. و فيات الأعيان و الانباء و انباء الزمان، لابن خلكان(احمد بن محمد) تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت د/ط ، د/ص .
55. و كان يلقب أيضا بأبي جعفر و أبي القاسم، انظر الديباج المذهب لابن فرحون طبع مطبعة السعادة .
56. ياقوت ، دار المعرفة الجامعية د ط ، 2003 م ،

الفهرس

تشكرات

إهداء

مقدمة

المدخل

الفصل الأول

المبحث الأول : تعريفه و تطوره..... 17

أولا : تعريف القياس 17

- **القياس في اللغة: 17**
- **القياس إصطلاحا :.....18**

1. عند الأصولين : 18

2. عن النحويين :.....19

- **قياس أنماط.....19**
- **و قياس أحكام :.....20**

ثانيا :تطّور القياس 21

المبحث الثاني :.....26

أولا : أركان القياس :.....26

الركن الثاني : المقيس (الفرع 27

الركن الثالث : الحكم 28

الركن الرابع : العلة (الجامع).....29

ثانيا : أنواع القياس.....30

أقسام القياس النحوي :.....31

1- قياس العلة : 31

2- قياس الشبه : 31

3- قياس الطرد : 32

أولا : موقف إبن مضاء من القياس 34

ثانيا : قياس التمارين غير العملية 36

الفصل الثاني

المبحث الأول : تعريف العلة و تطورها : 39

أولا : مفهوم العلة : 39

- **لغـة.....39**
- **العلّة إصطلاحا :.....40**

ثانيا : تطوّر العلّة.....41

المرحلة الأولى.....41

المرحلة الثانية.....43

المرحلة الثالثة :.....45

المبحث الثاني : أنواع العلّة عند النّحاة 47

أولا : العلّة عند سيبويه :.....47

ثانيا : العلّة عند الزّجاجي :.....48

ثالثا : العلّة عند إبن جنّي:.....49

رابعا : أقسام العلّة السّيوطي :.....51

المبحث الثالث : موقف إبن مضاء من العلل :.....52

دعوته إلى إلغاء العلل الثواني و التوالت :.....52

أقسام العلل الثواني عند إبن مضاء :.....54

الفصل الثالث

المبحث الأول : تعريف العامل و أنواعه.....57

أولا : تعريف العامل : 57

ثانيا : أنواع العامل :.....58

أولا : العوامل اللفظية السماعية :.....58

1-الأحرف و تنقسم إلى:.....58

2- الأسماء : 59

3- الأفعال و هي : 59

المبحث الثاني : العامل عند النّحاة الأوّل 61

أولا : آراء الخليل في العامل (آراء تعليلية) 61

ثانيا : العامل عند سيبويه 63

أولا :رأي إبن مضاء القرطبي في العامل :.....67

ثانيا : موقف إبن مضاء من قوانين العامل الذّهنية 70

أ. في الحذف : 70

ب. التّنازع :.....72

ج. في الإشتغال : 73

د. الإضطراب في العامل: 75

خاتمة 77

المراجع و المصادر.....78

الفهرس 82

ملخص

يهدف هذا البحث في الأساس إلى الجهود النحوية عند إبن مضاء القرطبي التي أشبها في كتابه الرّد على النّحاة ، و نظرية العامل و هي أحد المحاولات التّسيرية لتسهيل النّحو العربي .

الكلمات المفتاحية : إبن مضاء الرّ على النّحاة ، العلّة ، القياس ، نظرية العامل .

résumé

Cette recherche a pour d étudier les éfforts grammaticaut chez IBN MODAA EL KORTOBI et qui sont explicités dans son livre inttitalé (Répondre les grammariens). IBN MODAA EL KOTBI

est l une des personalites relution naire avishes orgines de la grammaire et qui a pu annullé plusieur demention telles que la stadarisation les cause binnaires et en trois formis ansi que la theorie de connection qui est faite pour esseryer de facither la comprehension de la grammaire

Mots clés: le fils de Waller éclairaient la grammairiens la , lastndarisation les cause binnaires et théorie de travail.

Abstracten

This research aims mainly to grammatical efforts when the son lit Cordovan that Ohbha in his reply to the grammarians, and Ahd of the most revolting characters on assets as such, as it invalidated the measurement and the ills of seconds, and the captains and factor theory and is one attempts Altsereh to facilitate the Arabic grammar.

Key words: Waller's son lighted the grammarians, illness, measurement, the working theory.